



# **العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على - القواعد مقابل المبادئ - لتحسين جودة المعلومات المحاسبية - "دراسة تطبيقية"**

**وائل محمد عبد الوهاب**  
كلية التجارة - جامعة دمياط  
جمهورية مصر العربية

*Received: 11 October 2014,  
Revised: 11 November, Accepted: 31 December. 2014  
Published online: (April) 2015*



*E-mail: drwww69@yahoo.com*

# العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على - القواعد مقابل المبادئ - لتحسين جودة المعلومات المحاسبية - "دراسة تطبيقية"

وائل محمد عبد الوهاب

كلية التجارة - جامعة دمياط - جمهورية مصر العربية

## الملخص

أثارت الأزمات المالية التي شهدتها الفترة الماضية إلى ضرورة وجود تغيرات كبيرة بالقرير المالي وما يتضمنه من معلومات، حيث أشارت العديد من أصابع الاتهام بأن المعايير المحاسبية على أساس القواعد كانت أحد المسبيبات الرئيسية لعدم جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي ضرورة التحول إلى المعايير المحاسبية على أساس المبادئ، فكان محور اهتمام الباحث وهدفه هو تناول ما إذا كانت المعايير على أساس المبادئ سيكون لديها القدرة على تجنب كافة الانتقادات بنظام المعايير على أساس القواعد وكذلك إجراء مزيد من الدراسة للوصول لمجموعة العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية والتي ستكون أساساً لاختيار أساس ما دون الآخر - القواعد أم المبادئ - في إعداد المعايير المحاسبية والتي ستؤدي وبالتالي لجودة جودة المعلومات المحاسبية.

ولقد قام الباحث من خلال المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي بتناول مزايا وعيوب القواعد والمبادئ التي تحكم إعداد المعايير المحاسبية وكذلك تناول ماهية العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية سواء المبنية على القواعد أم المبادئ . ولقد قام الباحث بإعداد دراسة ميدانية من خلال إعداد قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية حول آراء مجموعة من المتخصصين بال المجال المحاسبي حول عدة أمور منها: خصائص المعايير المستندة على القواعد / المبادئ؛ مزايا وعيوب كل منها، العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على القواعد أو المبادئ وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية. أهم نتائج البحث تمثل في: تصنيف المعايير المحاسبية إلى معايير قائمة على المبادئ وأخرى قائمة على القواعد هو تصنيف نسبي وليس مطلقاً؛ عدم وجود تأكيدات بأن المعايير على أساس المبادئ سوف تتمكن من تقاضي كافة أوجه القصور بالمعايير على أساس المبادئ؛ تتضمن المعايير على أساس المبادئ العديد من أوجه القصور سواء المتعلقة بتخفيف القابلية للمقارنة والتلاعيب بالحسابات وغيرها؛ كذلك أن هناك العديد من العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية المبنية على القواعد أم المبادئ.

**الكلمات المفتاحية:** المعايير المحاسبية، المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات.



# The Ruling Factors on the Effectiveness of Accounting Standards to Improve the Quality of Accounting Information (Rules Versus Principles): An Empirical Study

**Wael Mohamed Abdel Wahab**

Faculty of Commerce - University of Damietta

## **Abstract**

The financial crises in the past periods reflect the need for major changes of the financial reports and accounting information. A number of criticisms are directed at the accounting standards because they reflect the rules that govern the quality of accounting information. Therefore, there is a crucial need to switch and change a number of these standards. The current study aims to determine whether the accounting standards on the basis of the principles will have the ability to avoid all of these criticisms and improve the quality of accounting information. Otherwise, accounting standards are prepared based on rules. The study presents the selection basis of accounting standards (rules versus principles). A survey is the research method adopted to achieve the aims of the study. It gathers data on the rules / principles standards characteristics; the advantages and disadvantages of each; the ruling factors to achieve the effectiveness of accounting standards on the rules or principles and their impact on the quality of accounting information. The results of the study show that the classification of accounting standards to standards based on the principles and rules on the other list is relative and not absolute rating; the lack of assurances that the criteria on the basis of principles will be able to avoid all the shortcomings of the accounting standards on the basis of principles.

**Keywords:** Accounting Standards, accounting information, the quality of information.

# العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على - القواعد مقابل المبادئ - لتحسين جودة المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية"

وائل محمد عبد الوهاب

كلية التجارة - جامعة دمياط - جمهورية مصر العربية

دور المعايير البنية على المبادئ في معالجة أوجه القصور المرتبطة بالمعايير على أساس القواعد، وقام الأخير بنشر تقريره عام ٢٠٠٣ والذي دعم تبني أساس المبادئ لإعداد المعايير المحاسبية (SEC, 2003a).

ولقد أعاد الكongress في عام ٢٠٠٧ دعمه للمعايير على أساس المبادئ كأساس لتخفيض التعقيد في التقرير المالي (Maines, 2007). وعلاوة على ذلك استلم SEC في عام ٢٠٠٨ تقرير اللجنة الخاصة بتحسين التقرير المالي CIFR والتي تقدمت بوصيات بضرورة استخدام مبادئ وأهداف واضحة استجابة لاحتياجات المستثمرين والمستخدمين Committee on Improvements to Financial Reporting, (2008).

ويعرف البعض المعيار بأنه "المجموع الكلي من المبادئ والقواعد التي تطبق على قضية محاسبية معينة" في حين أن القواعد بمنظورها الواسع تتضمن على معايير محددة؛ إرشادات؛ توجيهات أمثلة، استثناءات؛ قيود، سوابق لاحقة، الخ (Nelson, 2003). أما المبادئ المحاسبية تشير إلى ما ورد بالأطر المفاهيمية المختلفة من خصائص نوعية؛ تعريف للعناصر؛ معايير القياس والاعتراف (Bennett et al., 2006).

## أولاً: المقدمة

### ١- مشكلة البحث:

أثارت الأزمات المالية التي شهدتها الفترة السابقة الحاجة إلى تغيرات جذرية في التقرير المالي للشركات، والذي وجهت له العديد من الاتهامات بأنه كان بمثابة وسيلة للمديرين لإخفاء المشاكل المالية عن مستخدمي المعلومات المحاسبية (Maines, 2007). وتتفق معظم احتياجات الأطراف ذات الصلة بالنظام المحاسبى ولكنها تتفق في ضرورة تصوير المضمون الاقتصادي الحقيقي للصفقات المالية بطريقة أكثر شفافية، ولكن هناك الكثير من الجدل في مدى تحقيق تلك الرغبة (Donelson et al, 2009)، ولقد أشار البعض إلى أن الكوارث المحاسبية في الفترة الأخيرة تربّب عليها زيادة تعقيدات التقرير المالي بوجه عام (Ely & Stanny, 2007)، في حين أشار آخرون أن معايير التقرير المالي سهلت عمليات الغش بسبب اعتمادها على قواعد تفصيلية (detailed rules, 2003a, SEC).

واستجابة لتلك الأزمات المالية فقد أقر الكongress عام ٢٠٠٢ قانون Sarbanes-Oxley (Act) لإصلاح نظام التقرير المالي، والذي وجه الاهتمام نحو دور التوجّه الحالي لمعايير المحاسبة في حالات الفشل المحاسبى الأخيرة، وطالب الكongress من SEC إعداد دراسة حول

(Gibbins et al, 2001)، و يرى آخرون أنها ستؤدي لتقليل تلك الخلافات (Agoglia et al, 2011) وتقليل فرصة القابلية للمقارنة ومصداقية المعلومات المحاسبية وتوفير معالجات محاسبية موحدة (Elliot & Elliot, 2009).

يتضح مما سبق وجود حالة جدل كبيرة حول الأساس الملائم لوضع المعايير المحاسبية، وأصبحت المعايير على أساس المبادئ وتلك على أساس القواعد أحد التناقضات التي شهدتها البيئة المحاسبية الحالية (عبد الوهاب، ٢٠١٢)، فلكل منها مزاياه وعيوبه، ولهذا سيكون توجه الباحث هو إجراء مزيد من الدراسة للوصول لمجموعة العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية أساس إعداد المعايير المحاسبية والتي ستؤدي وبالتالي لجودة جودة المعلومات المحاسبية. حيث يرى الباحث أن اختلاف البيئة المحاسبية التي يطبق فيها المعيار سواء من حيث التعليم المحاسبي؛ خبرة معدى التقرير؛ الحالة الاقتصادية؛ البيئة الرقابية الداخلية والخارجية وغيرها يمكن أن تكون ذات تأثير على مدى تحقيق المعيار لأهدافه وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

٢- أهمية البحث:

يعتبر هذا البحث خطوة نحو زيادة جودة المعلومات المحاسبية، نظراً لما تمثله المعايير المحاسبية من أهمية في تحقيق تلك الجودة، ونظراً لحالات الفشل المالي في الفترة السابقة فكان الاتجاه نحو استبدال أساس المبادئ في وضع المعايير المحاسبية بأساس القواعد، فعلى الرغم من وجود العديد من الآراء المؤيدة والمعارضة لهذا الاستبدال إلا أن محور اهتمام الباحث سوف ينصب على تحديد العوامل التي يمكن أن تحكم عملية الاختيار بين أي من الأسسين لصياغة المعايير المحاسبية.

- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى مزيد من الدراسة لأسس وضع المعايير المحاسبية - القواعد مقابل المبادئ - وتأثير كل منها على جودة المعلومات المحاسبية،

ولقد تعرضت المعايير على أساس القواعد للعديد من الانتقادات، حيث أشار SEC إلى أن المعايير على أساس القواعد غالباً ما توفر وسيلة للتحايل على نية المعيار وذلك من خلال هيكلة الصفقات واختيار الممارسات المحاسبية لتحقيق أهداف محددة (SEC, 2003a)، وأشار آخرون إلى أن المعايير على أساس القواعد تتسم بالتعقيد وصعوبة التطبيق وتتضمن على العديد من التوجيهات والاستثناءات، وبالتالي تساهم في هيكلة الصفقات للحصول على النتائج المرغوبة مما قد يترتب عليه انخفاض جودة التقرير المالي (Kohlbeck et al, 2010)، ويرى آخرون أن المعايير على أساس القواعد يتربّط عليها معالجات محاسبية متعددة (Shortridge & Myring, 2004).

وكان الانتقادات الموجهة للمعايير على أساس القواعد السبب وراء التوجه بقوة للمعايير على أساس المبادئ، فيرى البعض أنه بمجرد الوصول إلى مجموعة مبادئ مقبولة فيمكن استخدامها لصياغة المعايير المحاسبية على أساس تلك المبادئ (ACC9A4, 2010)، ويرى آخرون أن المبادئ المحاسبية يجب أن تكون النموذج المرغوب فيه للإبلاغ المالي (Shipper, 2003)، وكذلك أن معايير التقرير المالي الدولي – الأكثر توجه نحو المبادئ – ذو قيمة أكبر من تلك القائمة على Liu & Liu, 2007; Armstrong et al., 2010; Barth et al., 2008.

في حين يرى البعض أن المعايير على أساس المبادئ أصبحت غالباً معايير على أساس قواعد في محاولة لزيادة إمكانية المقارنة والاتساق (Shortridge & Myring, 2004)، كذلك يرى البعض أن المعايير المبنية على المبادئ يمكن أن تقود إلى تحديات بسبب القلق حول ما إذا كان معدو التقرير المالي يمكنهم عمل أحكام مهنية معقولة وتطبيق المبادئ بشكل سليم (ICAS, 2003; Herz, 2003; Herz, 2010)، ويرى بعض مراجعين الحسابات أن المعايير المبنية على المبادئ ستختفي من قدرتهم على حسم خلافاتهم مع العملاء

**DISCRITIVE ANALYSIS:** الوصفي  
الانحدار المتعدد; تحليل  
معنوية الانحرافات ANOVA.

٤-١ مجتمع وعينة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض تم تحديد مجتمع الدراسة في فئتين: الأولى تمثل في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية المتخصصين في المحاسبة المالية، والثانية مراجعى الحسابات في مكاتب المراجعة المصرية الذين يحملون درجة شريك أو مدير مراجعة، وكان السبب وراء اختيار الفئتين هو أن الأولى تمثل الجانب الأكاديمي أما الثانية تمثل الجانب المهني، ونظرًا لاتساع مجتمع الدراسة وعاملى الوقت والتكلفة فقد تم تحديد حجم العينة ب٤٥ مفردة لكل فئة بطريقة حكمية بزيادة قدرها ٥٠٪ عن الحد الأدنى لحجم العينة المقبول إحصائيا وهو ٣٠ مفردة بكل فئة، وكانت الاستجابة ٣٩،٣٤ على التوالي.

**٥- الدراسات السابقة:**

تعددت الجوانب التي تناولتها الدراسات السابقة فيما يتعلق بأسس إعداد المعايير المحاسبية سواء أساس القواعد أو أساس المبادئ، وسيقوم الباحث بتقسيم تلك الدراسات كما يلي :

**أ) جهود المنظمات المهنية:**

في عام ٢٠٠٢ ونتيجة لحالات الفشل المحاسبي قام الكونجرس بإقرار قانون Sarbanes-Oxley Act ليوجه الاهتمام لمشاكل التقرير المالي، وطالب الكونجرس من هيئة تداول الأوراق المالية SEC إعداد دراسة حول إمكانية التحول إلى نظام التقرير المالي الأكثر اعتماداً على المبادئ (SOX, 2002)، والتي أوصت بضرورة التوجّه أكثر للمعايير على أساس المبادئ أو الموجهة نحو الأهداف، حيث إن المعايير على أساس المبادئ توصف بأنها: تتوافق مع الهدف المحاسبي؛ تتضمن قليلاً من الاستثناءات؛ حجم ملائم من إرشادات التطبيق؛ نقص في التوجيهات - BRIGHT LINE TESTS (S E C, 2003a).

وذلك من خلال ما يلي:

- الوقوف على فلسفة إضفاء صفة القواعد على معيار ما وصفة المبادئ على معيار آخر.
- الوقوف على التأثير المباشر وغير المباشر لكل من أساسى القواعد والمبادئ على جودة المعلومات المحاسبية والتقرير المالي للوقوف على الأساس الأكثر جودة.
- تحديد مجموعة العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية سواء المستندة إلى القواعد أو المبادئ في زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

**٤- منهجية البحث:**

١- المنهج العلمي: اعتمد الباحث على كل من المنهج التاريخي للوصول إلى معلومات مناسبة لجهود المنظمات المهنية والباحثين حول أساس وضع المعايير المحاسبية وتطورها التاريخي وأسباب التوجه الحالي للمعايير على أساس المبادئ بدلاً عن أساس القواعد، وكذلك على المنهج الوصفي التحليلي لتجمّع المعلومات والأراء للوقوف على العوامل الحاكمة لكل أساس والتي تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

٢- طريقة جمع البيانات: قام الباحث بتصميم قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية حول آراء مجموعة من المتخصصين بال المجال المحاسبي حول خصائص المعايير المستندة على القواعد / المبادئ؛ مزايا وعيوب كل منها؛ العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية سواء القائمة على القواعد أو المبادئ وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية، وتم استخدام المقياس الخماسي Likert Scale للإجابة على أسئلة الاستقصاء وتحويل الآراء الوصفية إلى بيانات رقمية.

٣- الأساليب الإحصائية: تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها إحصائياً باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط ألفا Alpha Correlation؛ التحليل



التقرير المالي، وتوصلت الدراسة أن هناك اتفاقاً بين المديرين الماليين على أن هناك احتمالاً أقل لوجود تقرير مالي مشوه في حالة إعداد المعايير المحاسبية على أساس المبادئ عنه في حالة إعداد المعايير المحاسبية على أساس القواعد، كذلك توصلت الدراسة إلى أن المديرين الماليين - الذين يطبقون المعايير على أساس القواعد - يكونون أقل احتمالاً للتقرير بشكل مشوه aggressively في ظل وجود لجان مراجعة قوية أكثر، ولا يوجد تأثير لقوة لجنة المراجعة في ظل المعايير المبنية على المبادئ.

توصل استقصاء (Ng, 2004) أن هناك العديد من الأدلة التي لا تدعم اعتقاد المعايير المبنية على المبادئ، حيث إنه على الرغم من أن ٩٣٪ وافقوا على أن الشركات يمكنها تطبيق وتفسير المعايير المبنية على القواعد بطريقة لا تعكس بشكل حقيقي الجوهر الاقتصادي للصفقة، إلا أن ٨٠٪ لم يوافقوا على أن المعايير المبنية على المبادئ سوف تحقق نتائج أحسن في إزام الشركات للتقرير عن الجوهر الاقتصادي للصفقة.

دراسة (Mergenthaler, 2009) حول ما إذا كانت المعايير التي تستند على القواعد ترتبط بإدارة مكاسب كبيرة، و ما هو احتمال التعرض لعقاب من قبل SEC عندما يتم اكتشاف حالات إدارة المكاسب وحجم تلك العقوبات. وقامت الدراسة باستخدام عينة من المخالفات المحاسبية، وقامت بتطوير أداة لقياس مدى وجود الخصائص المبنية على القواعد وعدها النسبي بالمعايير المحاسبية ودراسة تأثير الخصائص المبنية على القواعد، وتوصلت الدراسة أن الخصائص المبنية على القواعد ترتبط بشكل إيجابي بإدارة المكاسب الضخمة وأن هناك ارتباطاً سلبياً بين الخصائص المبنية على القواعد واحتمالية المعاقبة بواسطة SEC.

توصلت دراسة (Fornaro & Huang, 2012) أن هناك فرصة كبيرة لإدارة المكاسب في ظل بيئة المحاسبة القائمة على المبادئ وأن الرقابة

في فبراير عام ٢٠٠٢ قدم David Tweedie Chairman of the IASB دراسة حول محور الخلاف بين معايير التقرير المالي الدولي والمعايير الأمريكية، حيث أشار إلى أن المعايير الدولية مبنية على المبادئ في حين أن المعايير الأمريكية مبنية على قواعد تفصيلية، وأن كل منها مبني على المبادئ وتعتمد على الفاهيم المحاسبية، ولكن المعايير الأمريكية - في مجملها - تكون أكثر تحديداً في متطلباتها وتتضمن على توجيهات أكثر تفصيلاً للتنفيذ بعكس الحال فيما يتعلق بمعايير التقرير المالي الدولي، ويرى David أن مدخل المعايير الأمريكية كان نتيجة لسمات البيئة الأمريكية التي تمتاز بمزيد من الضغط على مجلس معايير المحاسبة المالية لإعداد معايير مفصلة ومحددة لإزالة عدم التأكد (Tweedie, 2002).

في أواخر يوليو عام ٢٠٠٧ ، تم تشكيل لجنة استشارية من قبل SEC لدراسة تحسينات التقرير المالي - والمعروفة بلجنة Pozen - والتي أشارت إلى أن أحد أهم المشاكل المتعلقة بتعقيد التقارير المالية هو المدخل الحالي لصياغة المعايير المحاسبية وأن هناك ضرورة للتحول لمدخل المعايير المبنية على المبادئ بدلاً من القواعد وتقليل الاستثناءات، التقرير النهائي للجنة أظهر أهمية تحقيق تواافق بين المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية وخلق مجموعة معايير واحدة ذات جودة عالية (SEC, 2008a).

في عام ٢٠٠٨ أوصت لجنة تحسين التقرير المالي Committee on Improvements to Financial Reporting بضرورة استخدام مجلس معايير المحاسبة المالية لمبادئ وأهداف واضحة عند وضع المعايير المحاسبية لمعالجة أوجه القصور في جوانب التقرير المالي (CIFR,) (2008).

#### ب) الدراسات الأكاديمية:

قام (Agoglia et al, 2011) بدراسة تأثير الأسلوب الذي يتم على أساسه صياغة وضع المعايير المحاسبية - قواعد أم مبادئ - على جودة

المالي بالانحراف بمارسات التقرير المالي، وكيف أن سلوك المراجعين يتأثر بالضغط المحتمل من العملاء والمنظمات المهنية، وأشارت النتائج إلى أن المراجعين أكثر استعداد للسماح للعملاء في إدارة المكاسب في ظل المعايير القائمة على القواعد، وأن المراجعين الأكثر خبرة أقل استعداداً للسماح بضغط العملاء للتقرير عن المكاسب بشكل سلبي.

دراسة (Donelson, 2009) قامت باستقصاء حول ما إذا كانت خصائص المعايير على أساس القواعد تؤثر على حالات ومخاطر التقاضي بوجه عام، وتوصلت إلى أن المعايير على أساس القواعد ترتبط بخطر تقاض ضعيف وهذا يعني تدعيم نظام المعايير على أساس المبادئ.

مما سبق يتضح أن هناك من الدراسات السابقة يتضح تعدد الجوانب التي تناولتها الدراسات السابقة وهي: دواعي التوجه إلى أساس المبادئ، دعائم وأوجه القصور بأساسي وضع المعايير، تأثير أساس وضع المعايير على جودة التقرير المالي، تأثير أساس وضع المعايير على إدارة المكاسب وتشويه النتائج المالية، ولكن لا يوجد تأكيد على جودة وفاعلية أساس معين مقابل أساس آخر، كذلك لم تتناول الدراسات ما إذا كانت هناك عوامل حاكمة لتحقيق فاعلية كل أساس لزيادة جودة المعلومات المحاسبية، وهو ما سيكون محور اهتمام الباحث امتداداً للدراسات السابقة.

### **ثانياً : خصائص مدخل القواعد والمبادئ كأساس لإعداد المعايير المحاسبية**

تتميز كل من القواعد والمبادئ كأساس لإعداد المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص، وفيما يلي سيتم تناول الخصائص التي تميز كلا الأساسين بشئ من التفصيل كما يلي :

Mergenthaler, 2009; ( ); SEC, 2003a; Nelson, 2003; Schipper (2003); FASB 2002a

الفعالة المستمرة للجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين أمر أساسى لتعزيز التمسك بالمعايير المستندة على المبادئ.

قامت دراسة (Kohlbeck, 2010) بتحليل سمات تسعة عشر من المعايير المحاسبية المطبقة خلال الثلاثين عاماً الماضية وتأثيرها على إدارة المكاسب للتحقق من الانتقادات الحالية تجاه المعايير المحاسبية بالولايات المتحدة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية ، وكانت نتيجة الدراسة أن كل المعايير مبنية المبادئ والقواعد وأن هناك مؤشرات بانخفاض إدارة المكاسب في ظل المعايير على أساس المبادئ.

قامت دراسة (Bennett et al, 2006) بعمل تحليل مقارن لمحظى وخصائص المعايير المبنية على أساس القواعد والمبادئ ، ولقد قامت بتحليل SFAS معيار قائم على أساس القواعد وهو 2 IAS 9 ومعيارين قائمين على المبادئ وهما & FRS 13 - المعايير الثلاثة خاصة بمتطلبات البحث والتطوير - وتوصلت إلى أن المعيار القائم على القواعد به عدد من القواعد أقل من تلك الموجودة بالمعايير القائمين على المبادئ، وذلك بسبب أن المعيار القائم على القواعد يعتقد مدخلاً أكثر تحفظاً، على الرغم من أن SFAS No.2 ضمن IAS No.9 على حكم مهني أقل من كل من & FRS No. 13 وذلك نظراً لأن المعايير الأخيرين كانوا أقل تحفظاً .

العديد من الدراسات قدمت أدلة على عدم جودة المعايير على أساس المبادئ فلقد أشار Jordan et al., 2007; Ely and Stanny,) (2007) أن هناك نقاط ضعف كامنة في المعايير المبنية على المبادئ التي تعتمد بشكل كبير على الحكم المهني للإدارة والمراجعين وأشار Jamal (and tan, 2010) أنه لا يوجد دليل عملي متاح على أفضلية المعايير على أساس المبادئ.

قام (Segovia, 2009) بدراسة تأثير المعايير على أساس المبادئ مقابل القواعد على رغبات المراجعين واستعدادهم للسماح لعدم التقرير



المقررة مع الظروف ذات الصلة في حالات مماثلة عموما، أما الاتساق الصارم يقرر طريقة واحدة لحالات مشابهة عموما على الرغم من أن الظروف ذات الصلة ربما تكون موجودة (Bennett et al,2006) ، ويستخدم أساس القواعد المفهوم الأول للمقارنة - مطابقة المعالجة المحاسبية لكل المعاملات - وبالتالي فهناك قواعد محددة تفرض تلك المعالجة، ولكن توحيد المعالجات المحاسبية ربما يسبب أن تكون القابلية للمقارنة شكليّة ولويست حقيقة وذلك في حالة لو أن القواعد والإرشادات جامدة ويتم توجيه الصفقات غير المشابهة لنفس المعالجة المحاسبية(SEC, 2003a).

#### ٤- حجم المعيار :

يعتبر وجود حجم إرشادات كبير ومستوى عالٍ من التفاصيل من سمات أساس القواعد، مما يجعل من الصعب اكتشاف انتهاكات المعايير المبنية على القواعد؛ صعوبة التجميع؛ صعوبة الفهم؛ صعوبة تنفيذ مراجعة الحسابات (Nelson, 2003; FAS 133 Tweedie, 2007 - المشتقات المالية - تتضمن على ١٠٢,٣٧٢ كلمة (حولي ٢١٢ صفحة )، ستة بيانات توضيحية، ١٥٨ مستند لإرشادات تطبيق، و ٢٥ بيانات ذات صلة (Mergenthaler, 2009)، مما يكون من الصعب على مزاولي المهنة استيعاب كافة تفاصيل المعايير وتكون صعبة ومكلفة في التطبيق، والسماح بالهندسة المالية لهيكلة العمليات والتحايل على روح المعيار (FASB, 2002a,b)، في حين تتسم المعايير المبنية على المبادئ بأنها أكثر بساطة وأقل تعقيدا مما سيترتب عليه أن تكون المعايير في عدد صفحات أقل، وبالتالي تكون أسهل في الفهم والتطبيق على مجموعة واسعة من المعاملات (Ng, Jackson, 2004).

#### ٥- عكس الواقع الاقتصادي reality:

من أهم سمات المعايير المحاسبية أن تعكس الواقع الاقتصادي للمعاملات والصفقات وليس فقط العرض الشكلي للصفقة، ولقد أشار Kivi (

#### ٦- الحكم المهني:

المعايير المحاسبية المبنية على القواعد تخضع ممارسة الحكم المهني من قبل الممارسين أو المراجعين لأنها تقوم على أساس المبادئ أو بشكل كبير، أما المعايير على أساس المبادئ فإنها تعتمد بشكل أساس على الأحكام المهنية، وبالتالي ففي ظل نظام المعايير المبني على المبادئ لا يكون هناك حاجة لتعديل المعيار أو خلق معيار جديد مع كل تغيير بالمعاملات أو الصفقات (Ng, 2004).

#### ٧- الالتزام بالتنفيذ:

تمتاز المعايير على أساس القواعد بإمكانية فرض تنفيذها بعكس الحال بالنسبة للمعايير على أساس المبادئ، واقتراح البعض لمواجهة صعوبة تنفيذ وفرض المعايير على أساس المبادئ ما تم وصفه "التحديد الضيق لجوهر الأهداف المحاسبية" والتي سوف تخفض درجة الحرية المتاحة لتحقيق النتائج المحاسبية المرغوبة (SEC, 2003a)، وبالتالي يتضح أن المعايير على أساس المبادئ سوف تعتمد على صدق وإخلاص معدى التقرير المالي وهو ما قد يصعب تأكيده في العديد من الحالات - مثل حالة ارنون (Ng, 2004).

#### ٨- القابلية للمقارنة والاتساق:

تعتبر القابلية للمقارنة والاتساق من أهم سمات المعايير القائمة على القواعد، بعكس الحال بالنسبة للمعايير القائمة على المبادئ بسبب عدم وجود توجيهات دقيقة ملزمة مما يتربّط عليه خلق عدم اتساق في تطبيق المعيار بين الشركات وبالتالي تخفيض القابلية للمقارنة (Shortridge, 2004).

وتمثل خاصية القابلية للمقارنة والاتساق معلومات التقرير المالي من أكثر الأمور التي أثارت الجدل فيما يتعلق بأساس إعداد المعايير المحاسبية. وقد يرجع ذلك بشكل كبير إلى اختلاف مفهوم القابلية للمقارنة والاتساق، فقد ميز البعض بين الاتساق المحدود والاتساق finite and rigid uniformity الصارم حيث إن الاتساق المحدود يوحد الطرق المحاسبية

وفي حالة انتهاك تلك الشروط فسيكون هناك انتهاك للمعيار وتقديم الدليل الموضوعي على ذلك وإمكانية فرض عقوبات، أما المعايير على أساس المبادئ فتحتختلف في درجة وجود مثل تلك الإرشادات والشروط وهو ما يجعل هناك صعوبة لفرض تنفيذها وإثبات انتهاكيها وفرض عقوبات عن تلك الانتهاكات (Herz, 2003).

من الخصائص السابقة يتضح أن كل من أساس القواعد وأساس المبادئ يختلفان في المدى والحجم الذي يمتلكه أي منها من الخصائص السابقة، فقد تكون حجم الإرشادات أكبر في ظل القواعد ولكن هذا لا يعني أن أساس المبادئ غير موجود به أية إرشادات، وعلى نفس المنوال فأساس المبادئ يعتمد بصورة أساسية على الحكم المهني الذي هو محدود في ظل أساس القواعد، وما يؤكد ما سبق أن هناك العديد من المعايير المحاسبية المصنفة على أنها معايير مبنية على المبادئ قد تتضمن على قواعد أكبر من معايير مصنفة على أنها مبنية على القواعد والعكس صحيح كما بالجدول رقم (١)، حيث يتضح أن المعيار SFAS No.2 - مصنف على أنه معيار على أساس القواعد - به عدد قواعد أقل من تلك الموجودة بالمعاييرين IAS No.9 & FRS No.13 - مصنفان على أنهما على أساس المبادئ - ومن جهة أخرى فالمعيار No 2 SFAS على مبادئ أكثر من تلك التي تضمنها المعاييران الدوليان، بسبب أنه يعتنق مدخل أكثر تحفظاً، - هذا يعني أنه يجعل كل من نفقات البحث والتطوير كمصروف - بينما المعياران الدوليان يتطلبان معالجة نفقات البحث كمصروف ونفقات التطوير يتم رسميتها.

(et al, 2004) أن الجوهر الاقتصادي من أهم دعائم المعايير المبنية على المبادئ مما يترتب عليه تحسين الشفافية في التقرير المالي ويصبح من السهل لمدعي التقرير ومراجعي الحسابات في رؤية الصورة الشاملة،عكس الحال بالنسبة للمعايير المبنية على القواعد التي قد لا تعكس الجوهر الاقتصادي بصورة كبيرة (Ng, 2004).

#### ٦- الاستثناءات بمعايير المحاسبة:

تتسم المعايير على أساس القواعد باحتواها على قدر كبير من الاستثناءات والتي تمثل في نفس الوقت أحد أهم الانتقادات لتلك المعايير ومن وجهة أخرى مزايا للمعايير على أساس المبادئ، فالاستثناءات في المعايير المحاسبية تخلق مواقف لا يتم فيها تطبيق المبادئ المحاسبية، ومن تلك الاستثناءات: استثناءات المجال application exceptions transition exceptions legacy exceptions، وهناك العديد من الكلمات التي تعكس وجود استثناءات ومنها: لا يخضع، لا يعتبر، استثناء منع، مغافى، ماعدا، مجال، لا يتم تطبيق. يرجع تفصيلا إلى Deloitte and Touche, 2002; Ernst & Young, 2002; FASB, 2002a; KPMG, 2002; PricewaterhouseCoopers, 2002; SEC, (2003a; Mergenthaler, 2009

#### ٧- حجم الإرشادات والشروط والحدود:

أحد خصائص المعايير على أساس القواعد أنها تتضمن على إرشادات وشروط تفصيلية والتي تتيح اكتشاف مدى انتهاك مدعي التقرير المالي للمعيار، بحيث يتضمن المعيار أي من الكلمات التالية: معيار، شرط، احتياطيات، متطلبات، نسبة مئوية (FASB, 2002a; SEC, 2003a).

فعلى سبيل المثال معيار SFAS No. 13 وضع أربعة شروط حتى يتم رسملة الأصول المؤجرة،



**جدول (١) تحليل مقارن لعدد القواعد والمبررات**

<b>FRS 13</b>	<b>IAS 9</b>	<b>SFAS 2</b>	
الجزء أ : عدد القواعد بكل جزء بالمعايير			
2	2	2	المقدمة وال المجال
2	3	1	الاعتراف
8	7	7	القياس
12	8	1	الإفصاح
24	20	11	
الجزء ب : عدد الإشارات إلى المبادئ بكل جزء بالمعايير			
1	1	1	المقدمة وال المجال
-	1	6	الاعتراف
4	3	2	القياس
-	-	1	الإفصاح
5	5	10	
الجزء ج: طبيعة المبادئ المشار إليها			
1	1	-	الاعتراف بالأصل
1	2	1	الاعتراف بالأصل - الاحتمالية / عدم التأكيد للمنافع الاقتصادية المستتبية
1	-	-	الاعتراف بالأصل - مصداقية القياس
1	-	4	القابلية للمقارنة
-	-	1	الموثوقية
-	-	1	القابلية للمبادلة
-	-	1	المقابلة
-	1	-	الحيطة والحذر
-	-	1	القابلية للانفصال
-	1	1	الجوهر (المخاطر والمنافع)
-	-	1	الاستفادة
الجزء د: عدد المبررات " الأخرى" بكل جزء بالمعايير			
-	-	2	الاعتراف
-	-	3	القياس
-	-	5	
الجزء ه: تحليل المبررات " الأخرى"			
-	-	1	معيار محاسبي آخر
-	-	2	مسودات المعايير
-	-	2	الممارسة المحاسبية الحالية

المصدر : Bennett et al, 2006

ترجمة: الباحث

وتقسيم عقود التأجير لتجنب الرسملة (Agoglia et al, 2011).

٤- أشار البعض إلى عدم وجود تناقض في مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، حيث إن بعض المعايير لا تكون مبنية على الإطار المفاهيمي، ومن أمثلة ذلك المداخل المختلفة لتوزيعات الأسهم - التوزيعات الصغيرة ( أقل من %٣٠ ) والتوزيعات الكبيرة ( أكبر من %٥٠ ) وتجزئة السهم -، وعلى نفس المنوال المعالجة المحاسبية المختلفة للمدين والدائن عند إعادة هيكلة الديون المتعرّفة Troubled-Debt Restructurings، وكذلك المداخل المختلفة للتدفقات النقدية المستقبلية (Forsyth et al, 2005).

٥- المعايير المحاسبية المبنية على القواعد تعزز المحاسبة الإبداعية من خلال تحويل الحكم المهني من الجوهر الاقتصادي إلى تفاصيل التطبيق، فالقواعد ترسم خريطة طريق لامتنال لنص القاعدة وليس لروح القاعدة (SEC, 2003a; Schipper, 2003; Shortridge & Myring, 2004)، مثل إعطاء فرصة لمعدى التقرير المالي لهيكلة السندات القابلة للتحويل لزيادة نصيب السهم المخض في الأرباح diluted EPS، في حين يرى البعض أن استخدام المعايير المحاسبية على أساس المبادئ يخلق قوائم مالية تعكس الأداء الحقيقي للشركات ويقلل من الغش والتلاعب (Shortridge & Myring, 2004).

٦- زيادة القواعد تخلق معايير معقدة ويصبح من الصعب على الممارسين استيعاب كل ما يتضمنه المعيار، مما يتيح فرصة للتلاعب من خلال السماح بهيكلة الصفقات التي ظاهرياً مطابقة للقواعد ولكنها تنتهك مبادئ الشفافية والنزاهة وبالتالي انخفاض جودة التقرير المالي (Kohlbeck et al., 2010).

٧- يرى (Nisbett, 2007) أن هناك فقط ثمان دول قامت بالتقدير عن أزمات محاسبية في الفترة من ٢٠٠١ : ٢٠٠٥ ، كما بالجدول رقم (٢) .

### ثالثاً: الحجج والانتقادات لأساسي إعداد المعايير المحاسبية

سيتم في هذا الجزء تقييم كل من أساسي القواعد والمبادئ في صياغة المعايير المحاسبية للتوصيل للأساس الملائم لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كما يلي:

#### (أ) أسباب التوجه للمعايير المحاسبية المبنية على المبادئ :

١- توجيه الاتهام للمعايير على أساس القواعد كأحد مسببات الفشل المالي للعديد من الشركات العالمية، ولقد قام Herdman - رئيس لجنة تداول الأوراق المالية - أمام لجنة التجارة والطاقة في فبراير ٢٠٠٢، بتلخيص الانتقادات الموجهة لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB كما يلي: (Herdman, 2002a)

- عملية وضع المعايير الحالية مرهقة جداً وبطيئة.
- كثير من التوجيهات الحالية مبنية على القواعد وتركز على عقلية الاختيار والتي تتناقض مع الشفافية.

#### • العديد من التوجيهات معقدة بشكل كبير.

٢- المعايير على أساس المبادئ تعطي الفرصة للتقرير عن المضمون الحقيقي للمعاملات المالية دون التقيد بقواعد جامدة أو شكل المعاملة، مما سيؤدي إلى : قوائم مالية أكثر فائدة؛ تحسين الشفافية؛ تأكيد القابلية للمقارنة؛ زيادة القدرة على الاستجابة للقضايا المحاسبية؛ تحسين جودة التقرير المالي (FASB, 2002a; SEC, 2003a)

٣- احتواء المعيار على قواعد صريحة تسمح باستمرار التمويل خارج الميزانية وتقديم تبريراً للمعالجة بما لا يتفق مع حقيقة المعاملة (Shortridge and Myring, 2004)، فالمعيار الأمريكي SFAS No.13 - المحاسبة عن الاستئجار - ومع ما يتضمنه من شروط لتصنيف عمليات التأجير بهدف منع الأحكام الشخصية وتحقيق الاتساق في التطبيق (Shortridge and Myring, 2004)، قد سمح للشركات بهيكلة



٢- على الرغم أن هناك العديد من الآراء بأن وجود إرشادات تفصيلية تمثل إحدى سلبيات أساس القواعد، إلا أن هناك العديد من الدراسات ترى تلك الإرشادات التفصيلية تجعل هناك تفسيرات موحدة وقواعد مالية أكثر قابلية للمقارنة

(Schipper, 2003)، وأن المعايير على أساس المبادئ التي تستند إلى أمثلة عملية تتعرض لنفس الانتقاد (Nelson & Clor-Proell, 2007).

٣- وفقا لاستقصاء (NG, 2004) فإن النتائج لا تدعم اعتناق المعايير على أساس المبادئ، وبالتالي ضرورة الاستمرار في تحسين المعايير الحالية المبنية على القواعد، ولقد ذهب البعض إلى أن المعايير على أساس المبادئ يتربّط عليها اختلاف في التطبيق وبالتالي فمعدو التقرير المالي سيقومون بتحريف عرض المعلومات المالية بما يؤكد ما يرغبون فيه وإخفاء الباقي (Jackson, 2004).

٤- يرى البعض أن السبب في وضع قواعد تفصيلية في كثير من الأحيان هو القصور بالمبادئ التي قد تقوم عليها المعايير، وهناك ستة معايير مبنية على القواعد بسبب أنها تفتقر إلى المبادئ أو أنها تستند إلى مبادئ غير مناسبة وهي (Nobes, 2005) :

- \* Financial assets (IFRS).
- \* Leasing (IFRS).
- \* Employee benefits (IFRS).
- \* Government grants (IFRS).
- \* Subsidiaries (US).
- \* Equity accounting (IFRS).

٥- فعلى سبيل المثال المبدأ الحالي لتقدير الأصول المالية قائم على نوايا المديرين تجاه الاستحواذ على تلك الأصول، ولقد أطلق عليه Nobes "المبدأ الشرير أو التالف"، وأوصى بضرورة تقدير الأصول المالية بالقيمة العادلة، على نفس المنوال المحاسبة عن حقوق الملكية يقوم على مبدأ التأثير المعنوي لتلك الحقوق - أقل من٪ ٢٠؛ أو من٪ ٥٠؛ أو أكبر من٪ ٥٠ -، ولقد أشار Nobes أن هذا المبدأ لم يرد بالأطر المفاهيمية لكل من (FASB & IASB Nobes, 2005).

## جدول رقم ٢: الدول التي قامت بالتقدير عن أزمات مالية بالفترة من ٢٠٠١ : ٢٠٠٥

المعايير على أساس القواعد.	المعايير على أساس المبادئ.
الولايات المتحدة الأمريكية	استراليا، فرنسا، ايرلاند، ايطاليا، نيوزيلاند، سويسرا، المملكة المتحدة.

المصدر : Nisbett, 2007

ترجمة : الباحث

فهناك ٣٨ شركة بالولايات المتحدة من إجمالي ٦٨١١ شركة - بنسبة ٥٦٪ - تستند إلى المعايير على أساس القواعد وقامت بالتقدير عن أزمات مالية، مقارنة ب ١٢ شركة من ٦٨٩٢ شركة بالدول السبع الأخرى - بنسبة ١٧٪ - تستند إلى المعايير على أساس المبادئ، وبالتالي وفي ظل ثبات العوامل الأخرى، فتلك النتائج تشير إلى زيادة الأزمات المالية في ظل المعايير على أساس القواعد.

٨- الانتقال إلى مدخل المعايير على أساس المبادئ يمتاز بأنه (SEC, 2003a) :

- يستند دائماً على إطار مفاهيمي بشكل مستمر.
- ينص بوضوح على هدف المعيار المحاسبي.
- يدلي التوقعات.
- يتجنب شروط النسبة المئوية التي تسمح بالتوافق الفني مع المعيار بينما يكونقصد التهرب.

ب) الانتقادات الموجهة لأساس المبادئ في إعداد المعايير المحاسبية:

على الرغم من مزايا أساس المبادئ السابقة إلا أن هناك العديد من الآراء التي لا تدعم استخدامه، وهي نفسها تمثل آراء مؤيدة لأساس القواعد، وتتبلور تلك الآراء فيما يلي:

١- المعايير المحاسبية على أساس المبادئ سوف يترتب عليها زيادة التلاعيب بالنتائج المالية وزيادة الاعتماد على الأحكام الشخصية مما يترتب عليه تحفيض القابلية للمقارنة بين الشركات (goglia, 2011).

- زيادة تعقد المعاملات التجارية وصعوبة الاعتماد على الأحكام الشخصية.
- الخوف من المسؤولية القانونية والدعاوي القضائية نتيجة الأحكام المهنية.
- دقة المعايير المبنية على القواعد تخفض فرصه اختلاف الممارسين في تطبيق المعايير.
- وفقاً للتحليل السابق لمزايا وعيوب كل من أساسي المبادئ والقواعد فإنه يتضح عدة أمور:
  - 1- تبلور نقاط الخلاف بين كل من أساس القواعد والمبادئ في مدى وجود قواعد وإرشادات تفصيلية؛ درجة الحكم المهني؛ البساطة مقابل التعقيد؛ القابلية للمقارنة؛ التنفيذ الإجباري؛ تمثيل الحقيقة الاقتصادية للصفقات، وكل هذه النقاط هي محاور خلاف بين الباحثين فهنك من يعتبرها ميزة لأساس ما وهناك من يعتبرها قصوراً لأساس آخر كما تم مناقشته فيما سبق.
  - 2- تصنيف المعايير إلى معايير مبنية على المبادئ بشكل كامل وأخرى مبنية على القواعد بشكل كامل هو تصنيف يشوّه العديد من القصور لما يلي:
  - كل المعايير مبنية على المبادئ لأن كل من المعايير الأمريكية والدولية هي معايير تستند إلى إطار مفاهيمي بشكل ما، تلك الأطر تتضمن على مبادئ ذات صلة بفرض القوائم المالية؛ خصائص القوائم المالية؛ تعريفات عناصر القوائم المالية؛ والاعتراف وقياس تلك العناصر.
  - أغلبية المعايير تتضمن على قدر من القواعد والإرشادات سواء في شكل قواعد وإرشادات تفصيلية صارمة مثل العديد من المعايير الأمريكية، أو في شكل أمثلة إرشادية مثل العديد من المعايير الدولية.
  - محور الاختلاف الأساسي هو درجة اعتماد المعيار على القواعد التفصيلية؛ الأحكام المهنية؛ الاستثناءات وغيرها من الخصائص، وبناء على تلك الدرجة يتم تصنيفه لمعايير مبني على القواعد أو مبني على المبادئ.
- أحد معالم المعايير على أساس المبادئ هو استخدامها للتعبيرات الاحتمالية اللفظية بدلاً من العددية - مثل مصطلحات «محتمل أو أكثر احتمالاً بدلاً من «أكبر من أو يساوي أو أقل من» (Nisbett et al, 2007) - مثل تلك الاحتمالات اللفظية تخلق مشاكل اتصال كبيرة واختلاف في التطبيق مما يقلل من قابلية القوائم المالية للمقارنة (Doupnik & Richter 2003; & Doupnik & Riccio, 2004; Doupnik & Riccio, 2006)، على سبيل المثال، SFAS No.5 يتضمن على ثلاثة مستويات من الاعتراف بالخسائر المحتملة - تدرج من عدم الاعتراف أو الافصاح فقط إلى الاعتراف والإفصاح الكامل - حسب درجة الاحتمال اللفظي، وهذا الاختلاف في التفسيرات قد يتربّط عليه ضرورة التحول إلى الاحتمالات العددية وجود قواعد إرشادية واضحة.
- ذهبت العديد من الدراسات إلى أن هناك فرصة كبيرة لإدارة المكاتب في ظل بيئة المحاسبة المبنية على المبادئ وخاصة من خلال التقديرات المحاسبية، وكذلك أشار البعض أنه لا توجد دلائل لتأثير تلك المعايير على تقليل التقارير المالية السلبية (Fornaro & Huang, 2012).
- يرى البعض أنه بسبب تطبيق الشركات الاسترالية لمعايير التقرير المالي الدولي القائمة على المبادئ فإن قوائمها المالية تكون غير قابلة للمقارنة بسبب اختلاف إرشادات التفسيرات المقدمة بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى (Gallery et al, 2008)، وعندهما تواجه الشركات والمرجعين النقص في الإرشادات فإنها تتجأ للمنظمات المهنية المحلية لدعم أحکامهم المهنية وتجنب المسؤولية القانونية (Véron, 2007)، ولكن تفسيرات المعايير من قبل تلك الهيئات يتربّط عليه عدم اتساق تلك التفسيرات بسبب اختلاف اللغة والثقافة والنفوذ السياسي والمصلحة الوطنية (Schipper, 2005).
- يرى البعض أن هناك العديد من الأسباب لتفضيل المعايير على أساس القواعد (Maines, 2007).



القواعد، في حين أنه في ظل المعايير على أساس المبادئ يكونون أقل احتمالاً لإصدار تقرير مالي مشوه عندما يكون المراجعون ذوي توجه نحو المبادئ (Jamal & Tan, 2010).

كذلك أشار البعض أن الضغط على مراجعى الحسابات من العوامل الحاكمة لدى فاعلية المعايير المحاسبية في تحقيق أهدافها، سواء الضغط من قبل العملاء أو من قبل الجهات التنظيمية (Segovia, 2009), فيكون المراجعون أكثر احتمالاً لمواجهة صراع أكبر مع العملاء في ظل المعايير القائمة على المبادئ (Gibbins et al, 2001), يعكس الحال في ظل المعايير المبنية على القواعد، فالمراجع سيكون أقل احتمالاً أن يتطلب تعديلات طالما أنه لا يوجد دليل على انتهاك القواعد (Nelson et al, 2002)، ولهذا سيكون الأمر متوقف على مدى جودة القواعد التفصيلية لمنع التصرفات السلبية للعملاء أكثر من الضغط على المراجع.

وأشار Levitt أن هناك قلقاً كبيراً من الضغط على مراجعى الحسابات للسماح بإدارة مكاسب سلبية بواسطة العملاء (Levitt, 1998)، كذلك أشار البعض إلى أن خبرة مراجع الحسابات عامل هام لمواجهة تلك الضغوط، فالمراجع ذو الخبرة العالية سيخفض أنشطة إدارة المكاسب ويكون أكثر قدرة على مواجهة ضغوط العملاء (Caplan, 2004; Kirshenheiter, 2004)، وهو ما يتوافق مع ما توصل إليه البعض أن شركات المراجعة الكبرى تقدم خدمات مراجعة ذات جودة أعلى من شركات المراجعة الصغرى (Geiger & Rama, 2003; Krishnan, 2003; Krishnan, 2006)، وبالتالي فالاحتمال وجود ضغط كبير على المراجعين في ظل المعايير المحاسبية القائمة على المبادئ يتطلب مزيداً من الخبرة والكفاءة لمكاتب المراجعة لمواجهه تلك الضغوط.

بناء على ما سبق يمكن صياغة الفرضين التاليين:

٣- لا يوجد هناك اتفاق بين الباحثين على أساس معين، ولكن يتضح أن كلاً الأساسين له إيجابيات في حالات معينة وله سلبيات في حالات أخرى. وسيكون محور اهتمام الباحث في الجزء القادم هو الوقوف على العوامل الحاكمة لتفعيل كل أساس لتحقيق جودة التقرير المالي.

من التحليل السابق يمكن صياغة الفروض التالية:

**الفرض الأول:** "المعايير المحاسبية على أساس المبادئ ساهمت بشكل قاطع في تجنب كافة مشاكل وعيوب المعايير على أساس القواعد".

**الفرض الثاني:** "تصنيف المعايير المحاسبية إلى معايير قائمة على المبادئ وأخرى قائمة على القواعد هو تصنیف نسبي لخصائص المعايير ولا يعكس خصائص مطلقة يتميز بها أساس عن آخر".

**رابعاً: العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية أساس وضع المعايير المحاسبية – القواعد مقابل المبادئ:**

وسيقوم الباحث في هذا الجزء بتناول العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية المعتمدة على المبادئ أو القواعد كمدخل لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتقرير المالي وتمثل أهم تلك العوامل فيما يلي:

**١- قوة وخبرة مراجعى الحسابات (الضغط على مراجعى الحسابات):**

تناولت عدة دراسات الأحكام المهنية لمراجعى الحسابات في ضوء المعايير المحاسبية القائمة على Gibbins et al, 2001; Ng & Tan, (2003; Kadous et al , 2003)، وأشار البعض أن مراجعى الحسابات قد يستخدمون غموض المعيار المحاسبى لتبرير قراراتهم التي تتوافق مع مصالحهم، وقد أشار البعض أن توجه المراجع – قواعد / مبادئ - ليس له تأثير على قرارات معدى التقرير المالي في ظل المعايير المبنية على

أمام الجهات الرقابية الداخلية والخارجية.  
**الفرض ٣-٣:** "خطر التقاضي العالي، على الرغم من صعوبة إثباته في ظل المعايير على أساس المبادئ، ولكنه يدعم جودة المعلومات المحاسبية لتجنب الرأي الثاني".

### ٣- هيكل الملكية:

يمثل هيكل الملكية أحد العوامل الحاكمة لضبط تشويه التقرير المالي ومنع التلاعُب بالحسابات، فيرى البعض أنه إذا أخذ هيكل الملكية شكل مجموعات المساهمين الخارجيين Outside blockholders - الأطراف الخارجية التي تمتلك على الأقل ٥٪ من الشركة - فسيكون هناك حافز لمراقبة السلوك الإداري والضغط على مجلس الإدارة لتحسين حوكمة الشركات وتحفيض تكاليف الوكالة وتقليل ممارسات التلاعُب بالحسابات (Raghunandan & Rama, 2007)، أما تركيز الملكية في يد أطراف داخلية - مثل الموظفين، المديرين، وأشخاص آخرين معروفيين - سيترتب عليه الخلاف بين مصالح تلك الأطراف ومصالح المالك الخارجيين (Jensen & Meckling, 1976)، وبالتالي يتوقع البعض أن الإدارة مع مستويات عالية من الملكية بواسطة أطراف داخلية ربما يكون لديها الحافز للقرير عن نتائج مالية أحسن، وبالتالي محاولة تجنب تسويات تخفيض الدخل، وبالتالي وجود علاقة سلبية بين هيكل الملكية بواسطة الأطراف الداخلية (%INSIDER) والتمسك بالقواعد التفصيلية (Fornaro & Huang, 2012).

وبالتالي يمكن القول أنه كلما زادت الملكية الخارجية كلما ترتب على ذلك زيادة الجوانب الرقابية وتمسك الإدارة بالقواعد التفصيلية وبعد عن التلاعُب بالحسابات وتكون المعايير على أساس القواعد مفضلة عن المعايير على أساس المبادئ، ويكون العكس كلما كانت الملكية تتركز في يد الإدارة أو أطراف معينة فهذا يعني عدم التمسك بالقواعد التفصيلية ومحاولة التحايل على تلك القواعد لتحقيق مصالح خاصة.

**الفرض ١-٣ :** "كلما زادت خبرة وكفاءة مراجعى الحسابات كلما زادت قدرتهم على مواجهة ضغوط العملاء لقبول ممارسات محاسبية غير سليمة في ظل المعايير القائمة على المبادئ".

**الفرض ٢-٣ :** "توجه مراجعى الحسابات - قواعد أم مبادئ - ذو تأثير على فاعلية المعايير على أساس المبادئ عنه في حالة المعايير على أساس القواعد".

### ٤- ارتفاع / انخفاض خطر التقاضي:

يرى البعض أنه لا يوجد دليل بين وجود إرشادات محاسبية مفصلة وبين خطر التقاضي (Schipper, 2003)، إلا أن هناك العديد من الآراء ترى أنه ببيئات معينة - مثل الولايات المتحدة - يترتب على الدعاوى القضائية المتوقعة ارتفاع الطلب (العرض) على تقسيمات المعايير المحاسبية (Nelson et al, 2002)، بينما يرى البعض أن المعايير على أساس القواعد ربما تزيد خطر التقاضي بسبب أنها تزيد فرصة إثبات انتهاكات التقرير المالي (Bogoslaw, 2008)، في حين يرى آخرون أن خطر التقاضي يقل في ظل المعايير على أساس القواعد ويزيد في ظل المعايير القائمة على المبادئ (Donelson, 2009)، حيث إن زيادة القواعد والإرشادات توفر دليلاً على عدم القصد في انتهاكات المعايير المحاسبية "innocent misstatement" القوائم المالية والمراجعين من الانتقادات المحتملة للتقرير المالي المشوه (Benston et al, 2006)، وهو ما لا يتحقق في ظل المعايير على أساس المبادئ.

ولكن من وجهة أخرى فمعدو التقرير الذين يقومون بتطبيق المعايير البنية على المبادئ ربما يقومون بتحديد المعالجة المحاسبية السليمة بسبب المخاطر المتزايدة المتعلقة بالرأي الثاني second guessing وما يصاحبها من تكاليف تتعلق بخطر التقاضي (Agoglia et al, 2011)، مما يترتب عليه وجود رغبة متزايدة أن يعكس الحكم المهني الواقع الاقتصادي للصفقات مما يعطدهم القدرة للدفاع عن أنفسهم في حالة وجود الرأي الثاني



لجان مراجعة قوية ذات استقلالية كاملة وكفاءة ومهارة عما تتطلبه المعايير المحاسبية على أساس المبادئ".

#### ٥- معرفة وخبرة مستخدمي المعايير المحاسبية

يقوم المديرون التنفيذيون بالرقابة المباشرة على عملية إعداد التقرير المالي بما يتضمن: اختيار الطرق المحاسبية؛ الحكم المهني؛ التقديرات المحاسبية الجوهرية؛ تطبيق سياسات محاسبية جديدة؛ وتأسيس هيكل رقابة داخلية (Aier et al, 2005)، ولهذا فعلى معدى التقرير المالي أن يكون لديهم المعرفة والمهارات لتأكيد دقة التقرير المالي والرقابة الداخلية (2005 AICPA)، ولقد أشار البعض أن المديرين التنفيذيين بالشركات التي قامت بإعادة قوائمها المالية لوجود تجاوزات كان لديهم خبرات ومهارات أقل من تلك الشركات ذات القوائم المالية الجيدة (Aier et al, 2005).

ومن المؤكد أن كافة الأطراف ذات الصلة بالمعايير المحاسبية أكثر ألفة مع المعايير على أساس القواعد، مما يتطلب مزيداً من المعرفة من قبل معدى التقرير المالي والمرجعين ليكون هناك قدرة على تحديد الجوهر الاقتصادي للصفقة في ظل عدم وجود قواعد وإرشادات تفصيلية (ICAS, 2006)، وبالتالي فالمعايير على أساس المبادئ لا تطلب فقط تعديل أسلوب كتابة المعايير ولكن الأهم تعديل طريقة تفكير من يقوم بتطبيق تلك المعايير.

فيり البعض بأن الخبرة المحدودة لمزاولي مهنة المحاسبة في ظل تطبيق معايير التقرير المالي الدولي من المحتمل أنها ستؤدي إلى تقاضم فرص الإدارة لاستخدام المرونة في المعايير المحاسبية بطريقة انتهازية (Ding & Su, 2008; Chen, 2010 & Zhang, 2010)، مثل هذا السلوك الانتهازي قد لا يتم اكتشافه لو أن مزاولي المهنة لا يقومون بتفسير وتطبيق المعايير بطريقة متسبة (Alisa, 2012)، ويعتبر التعليم هو عنصر أساسي في نجاح اعتناق معايير التقرير المالي الدولي الأكثر اعتماداً على المبادئ (Zarb, 2006).

**الفرض ٣-٤:** "تزيد فاعلية المعايير على أساس القواعد كلما كان هيكل الملكية في شكل مجموعات خارجية عنه في حالة تمركز الملكية في شكل أطراف داخلية محددة"

#### ٤- فاعلية لجان المراجعة:

تمثل لجنة المراجعة الآلية الرئيسة لحكومة الشركات، وبالتالي تعتبر المرشد الرئيسي لجودة التقرير المالي، مع ذلك وجهت أصابع الاتهام لدور لجان المراجعة تجاه العديد من الكوارث المحاسبية لشركات كبيرة، ولهذا كان الاتجاه نحو توسيع مسؤولية لجان المراجعة وتعزيز دورها في تدعيم التقرير المالي، بالإضافة إلى المطالبة بأن يكون كل أعضاء لجنة المراجعة مستقلين وأن يكون على الأقل أحد الأعضاء ذو خبرة مالية كبيرة لتقليل احتمال التعرض لمخاطر قانونية متعلقة بالغش أو التضليل بالتقدير المالي وكذلك تقليل إدارة المكاتب بشكل سلبي (Abbott et al, 2004; Zhang et al, 2007)، وبالتالي يكون من المتوقع أنه - في ظل بيئه التقرير المالي المبني على القواعد - لجان المراجعة القوية يكون لها دور إيجابي في تقييد سلوك التقرير المالي المشوه، ومن منظور آخر فإن معدى التقرير المالي في ظل المعايير القائمة على المبادئ قد يتحملون مخاطر كبيرة بسبب عدم التأكيد والغموض الكامن بالمعايير والذي يترتب عليه زيادة الرغبة في عكس الحقيقة الاقتصادية للصفقة، وبالتالي تقليل العبء على لجان المراجعة التي تستخدم المعايير الدولية لا تطلب وجود لجان مراجعة مثل روسيا أو تقليل دور تلك اللجان مثل الاتحاد الأوروبي (Chen & Zhang, 2010).

بالإضافة إلى أن حرص معدى التقرير المالي فيما يتعلق بالرأي الثاني سيجعلهم أكثر رغبة في عكس الجوهر الاقتصادي للصفقة بغض النظر عن قوة لجنة المراجعة بعكس الحال بضرورة وجود لجان مراجعة قوية في ظل المعايير القائمة على القواعد.

**الفرض ٣-٥:** "تطلب المعايير على أساس القواعد

اختلاف الثقافة المحاسبية بين بيئة المحاسبة الأمريكية والبرازيلية (Doupnik & Riccio, 2006) وبين بيئة المحاسبة الصينية والغربية (Alisa, 2012)

الفرض ٧-٣ ”التمسك بالمعايير على أساس المبادئ، في ظل اختلاف الثقافة المحاسبية بين البيئات المختلفة أو بين الأفراد، يمكن أن يترتب عليه اختلاف التفسيرات المحاسبية والأحكام المهنية مما قد يتربّع عليه عدم اتساق التقارير المالية وعدم قابليتها للمقارنة“.

#### ٧- طبيعة البيئة الاقتصادية المحيطة:

تعتبر طبيعة البيئة الاقتصادية المحيطة عامل هام لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية، ففي ظل بيئة الأزمات يكون هناك تخوف من قبل معيدي التقرير المالي من مخاطر التقاضي في حالة إصدار أحكام مهنية - كما هو الحال بالنسبة لقياسات القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ والتمسك بالمستوى الأول من قياسات القيمة العادلة خوفاً من الحكم المهني وخطر التقاضي (عبد الوهاب، ٢٠٠٩) -، وهو ما أشار إليه SEC أنه على الرغم من خريطة الطريق المقدمة لبدء تطبيق الشركات الأمريكية لمعايير التقرير المالي الدولي بحلول عام ٢٠١٤ (SEC, 2008b)، إلا أنه هناك تخوف كبير من أن تطبيق المعايير على أساس المبادئ يعرض الشركات إلى خطر تقاضٍ كبير وبوجه خاص في بيئة الأزمات والكوارث المالية.

الفرض ٨-٣: ”تحقق المعايير على أساس المبادئ نتائجها بشكل أفضل في ظل بيئة الاستقرار الاقتصادي وعدم وجود أزمات مالية في حين أن وجود أزمات مالية يفرض وجود قواعد تفصيلية لترشيد الممارسة المحاسبية وتجنب خطر التقاضي“.

#### ٨- التحفظ المحاسبي:

يقصد بالتحفظ أن القيمة الضمنية للأصل يفترض أن تكون صفرًا وتکاليف الاستحواذ على

وكما أشار البعض أن المحاسبين بالصين تعرضوا للنقد بشكل كبير لعدم وجود تدريب كافٍ لعمل الأحكام المهنية بشكل فعال وأخلاقي على الرغم من الاتجاه للتحول إلى المعايير الدولية (Ding & Su 2008)، فالمعايير المحاسبية المبنية على المبادئ تحتاج لتطوير التعليم المحاسبى وخبرات معيدي التقرير المالي لتطبيق المعايير على أساس المبادئ بطريقة متسقة (Bennett et al., 2006).

فنظام التعليم في ظل بيئة المعايير المستندة على المبادئ يتطلب التركيز ليس على تحفيظ القواعد ولكن التأكيد بصورة أكبر على فهم الإطار المفاهيمي - بما يتضمنه من مفاهيم ومبادئ وافتراضات و محددات -؛ المعرفة القوية بأصول وأساسيات التمويل؛ معرفة سمات وخصائص الأدوات المالية الحديثة؛ المداخل المختلفة لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات.

الفرض ٦-٣ : ”التحول إلى المعايير المستندة على المبادئ يتطلب خبرات كبيرة لمستخدمي المعايير المحاسبية وكذلك تعديل في طريقة وأسلوب التعليم المحاسبي“

#### ٦- اتساق الثقافة المحاسبية:

اختلاف الثقافة بين البلدان قد تؤثر سلباً على إمكانية التقارير للمقارنة دولياً، فلقد وجد Doupnik & Richter, 2003) أن هناك فروقاً كبيرة في تفسير كل من المراجعين ومعيدي القوائم المالية للتعبيرات اللفظية الاحتمالية، وهذا بالطبع قد يتربّع عليه عدم اتساق القوائم المالية وبالتالي عدم قابليتها للمقارنة وبوجه خاص فيما يتعلق بالمعايير على أساس المبادئ، ولقد فحص (Doupnik & Richter, 2004) تأثير الثقافة على تفسير التعبيرات الاحتمالية الموجودة بمعايير المحاسبة، وتوصوا لوجود فروق معنوية في تفسيرات التعبيرات المحاسبية بألمانيا عنه بالولايات المتحدة حيث إن المحاسبين بالبيئة الألمانية يتمسكون بمستويات عالية من التحفظ، وهي نفس النتيجة التي تم التوصل إليها نتيجة



### ١٠- القيم الأخلاقية:

معدو التقرير المالي لديهم المبرر للتحيز في تقاريرهم، فالتحيز في اختيار ومعالجة المعلومات يتفاقم كلما زادت الحاجة إلى تبرير جودة التقرير المالي (Kadous et al, 2003)، وتتأولت العديد من الدراسات تأثير الجانب الأخلاقي على جودة التقرير المالي يرجع تفصيلاً إلى (عبد الوهاب، ٢٠١١).

فالتركيز على الجانب الأخلاقي لمعدى التقرير المالي في ظل معايير محاسبية مبنية على المبادئ ربما يتسبب في تحريف النتائج المالية بشكل أكبر مما لو كانت تلك المعايير مبنية على القواعد (Maines, 2007)، وبوجه خاص لو أن هناك حواجز لتحقيق نتائج مالية معينة مما سيكون له تأثير سلبي على الحكم المهني.

وبالتالي فالاعتماد على أخلاقيات معدى القوائم المالية - دون وجود بيئة رقابية داخلية وخارجية عالية - يزيد من خطر التحريف في التقرير المالي في ظل المعايير المبنية على المبادئ عنه في ظل المعايير على القواعد، وهو ما يتطلب في ظل بيئة المعايير على أساس المبادئ ضرورة وجود بيئة رقابية داخلية قوية.

**الفرض ١١-٣:** ”التركيز على الجانب الأخلاقي لمعدى التقرير المالي بدليلاً عن تأسيس بيئة رقابية قوية يزيد من خطر تحريف التقرير المالي في ظل نظام المعايير المبنية على المبادئ عنه في ظل المعايير المبنية على القواعد”.

### ١١- تعدد الصفقات المالية:

شهدت البيئة الاقتصادية الحالية العديد من الصفقات التي تتسم بالتعقيد والتشابك، وكما أشار البعض أن أحد مسببات الفشل المحاسبى في الفترة الماضية يرجع إلى تعدد الصفقات المالية - مثل المشتقات المالية؛ التوريق؛ التحوط - مما يتربّط عليه زيادة حالات الغش والتلاعب بالحسابات، فيرى البعض أن احتمال عدم التنساق سيكون أكبر في ظل الصفقات المعقدة بسبب ان التعقيد يقلل من دقة الأحكام المهنية (Maines,

2009)، تشكل درجة التحفظ المحاسبى حجم القواعد والإرشادات بالمعايير المحاسبية، فيرى البعض أن المعايير المحاسبية الأقل تحفظاً تطلب مزيداً من القواعد والإرشادات عن المعايير الأكثر تحفظاً (Bennett et al, 2006)، فيمكن القول بأن درجة التحفظ المستهدفة بالمعيار ستشكل القواعد التي يجب أن يتضمنها المعيار، وهناك نوعان من القواعد: القواعد الصارمة التي تحدد مسبقاً ما يجب القيام به مثل أن كل مصاريف البحث والتطوير يتم رسمتها فور حدوثها، والقواعد غير الصارمة والتي تتطلب حكماً مهنياً مثل تكاليف المواد التي لها استخدام مستقبلي بديل والتي سيتم رسمتها كأصول ملموسة عندما يتم الحصول عليها أو استخدامها (SFAS No. 2, para 11&12).

**الفرض ٩-٣:** ”كلما انخفضت درجة التحفظ المحاسبى كلما زادت الحاجة لمعايير ذات قواعد تفصيلية، وكلما زادت درجة التحفظ كلما زادت الحاجة لمعايير على أساس المبادئ”.

### ٩- التدخل السياسي:

العديد من الباحثين أشاروا إلى أن المعايير المحاسبية تمثل منتجًا للعمل السياسي (Kieso et al, 2007)، وبالتالي فالمعايير المحاسبية يمكنها أن تقصد المصداقية لو أنها متاحة للتدخل السياسي والتسيرات المهنية، فكما أشار البعض أنه يمكن استخدام المعلومات المحاسبية كعملة سياسية (Ramanna & Roychowdhury, 2010) وبالتالي فمن المحتمل أن يكون هناك تأثيرات سياسية على جهات وضع المعايير المحاسبية لعمل تغيرات محتملة غير مرغوب فيها ولا يمكن تبريرها.

**الفرض ١٠-٣:** ”تزيد احتمال عدم كفاءة المعايير على أساس القواعد كلما زادت التدخلات السياسية ويكون المفضل تطبيق المعايير على أساس المبادئ”.

- شكل هيكل الملكية سواء في شكل مجموعات خارجية أو اطراف داخلية محددة.
- اتساق الثقافة المحاسبية سواء بالبيئة أو الأفراد.
- خبرة ومعرفة مستخدمي المعايير المحاسبية.
- استقرار البيئة الاقتصادية.
- درجة التحفظ المحاسبى.
- التدخلات السياسية في وضع المعايير المحاسبية.
- القيم الأخلاقية لمعدى التقرير المالي.
- تعدد الصفقات المالية.

**سادساً: التحليل الإحصائي واختبار الفروض:**  
سيقوم الباحث بالحكم على معنوية متغيرات الدراسة عند مستوى ثقة قدره ٩٥٪، وسيتم اختبار فروض الدراسة من خلال ما يلي :

**١-تقييم اعتمادية (صدقية) النموذج**  
باستخدام معامل ألفا لبعض متغيرات الدراسة الرئيسية التي يتم قياسها باستخدام مجموعه من المتغيرات الفرعية وتمثل في : مزايا أساس المبادئ  $X_2$ ؛ الانتقادات لأساس المبادئ  $X_3$ ؛ خصائص المعايير على أساس القواعد والمبادئ  $X_4$ ؛ العوامل الحاكمة لاختيار أساس صياغة المعايير المحاسبية  $C_1$ ، ويتبين أن معامل ألفا للمتغيرات السابقة يتراوح بين (٦٢٪ - ٨٢٪) وهو أكبر من ٥٠٪ مما يعني مستوى مقبولًا من اعتمادية (صدقية) المقاييس وذلك بالنسبة لكافة المتغيرات.

#### **٢- اختبار الفرض الأول:**

وسيتم اختبار صحة هذا الفرض من خلال :

**١-٢ التحليل الوصفي للمتغير  $X_1$**  حيث لم تتوافق عينتا الدراسة على أن المعايير على أساس المبادئ قد ساهمت بشكل قاطع على تجنب كافة مشاكل وعيوب المعايير على أساس القواعد حيث كانت موافقة أعضاء هيئة التدريس ٤٥٪ وموافقة ١٥٪ مراجعي الحسابات.

**٢-٢ التحليل الوصفي للمتغيرات  $X_{2,1}$  -  $X_{2,7}$**  التي تعكس مزايا أساس المبادئ في صياغة المعايير المحاسبية كما بالجدول التالي:

(2007). وعلى الرغم أن هذا الاتساق غير مضمون تحت المعايير المبنية على القواعد، إلا أنه في ظل الصفقات المعقدة فإن وجود قواعد تفصيلية وإرشادات ربما يكون أفضل من الاعتماد الكلي على الحكم المهني لمعدى التقرير المالي وملخصي الحسابات.

**الفرض ٣-١:** ”في ظل ثبات العوامل الأخرى، كلما زادت تعدد الصفقات المالية تزيد الحاجة إلى معايير على أساس القواعد أكثر من المعايير على أساس المبادئ“ .

**خامساً: صياغة الفروض في صورة إحصائية:**  
سيتم صياغة فروض الدراسة التي توصل إليها الباحث بالجزء النظري في صورة إحصائية كما يلي:

**الفرضية الأولى:** ”لا توجد دلالة إحصائية على أن نظام المعايير المحاسبية على أساس المبادئ ساهمت بشكل قاطع في تجنب كافة مشاكل وعيوب المعايير على أساس القواعد“ .

**الفرضية الثانية :** ”لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مدخل المعايير على أساس المبادئ وخصائص مدخل المعايير على أساس القواعد“ .

**الفرضية الثالثة:** ”لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الحاكمة المقترنة لزيادة فاعلية المعايير المحاسبية – القائمة على القواعد أو القائمة على المبادئ“ . وبين زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية :

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية المعايير المحاسبية على أساس القواعد / المبادئ وبين كل من :

- خبرة وكفاءة مراجعين الحسابات.
- توجيه مراجعين الحسابات.
- خطر التقاضي العالي.
- كفاءة وفاعلية لجان المراجعة.

جدول (٣) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة التي تعكس مزايا أساس المبادئ في صياغة المعايير المحاسبية

مراجعو الحسابات		أعضاء هيئة التدريس		العبارة
انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	
0.72	3.99	0.66	4.05	قليل - لو كان موجوداً - من الاستثناءات أو التناقضات $X_{2.1}$
0.82	4.64	0.88	4.56	زيادة تطبيق الحكم المهني المتسق مع فصل المعايير مما يترتب عليه قوائم مالية أكثر شفافية $X_{2.2}$ .
1.25	2.64	1.02	3.02	تدنية محاولات التلاعب بالحسابات من خلال تقليل الاستثناءات والقواعد التفصيلية بشكل ملحوظ $X_{2.3}$ .
0.92	3.92	0.85	3.8	التوافق مع والانشقاق من الإطار المفاهيمي للتقرير المالي $X_{2.4}$ .
0.85	3.93	0.56	4.01	أكبر بساطة وأقل تعقيداً مما سيترتب عليه سهولة الفهم والتطبيق على مجموعة واسعة من العاملات $X_{2.5}$ .
0.95	4.05	1.13	4.25	التقرير عن المضمون الحقيقي للمعاملات المالية دون التقييد بقواعد جامدة أو شكل المعاملة $X_{2.6}$ .
0.84	2.8	0.55	3.07	الحد من المحاسبة الإبداعية من خلال التركيز على الحكم المهني القائم على الجوهر الاقتصادي $X_{2.7}$ .

دور المعايير على أساس المبادئ في الحد من المحاسبة الإبداعية من خلال التركيز على الحكم المهني القائم على الجوهر الاقتصادي  $X_{2.7}$  بمتوسط ٢,٨٠٧ على التوالي، وقد يرجع ذلك إلى حالة عدم التأكيد من دور المعايير على أساس المبادئ في الحد من التلاعب بالحسابات وتقليل المحاسبة الإبداعية وهذا يتطلب مزيداً من الدراسة حول دور المعايير على أساس المبادئ في الحد من التلاعب بالحسابات وتشويه القوائم المالية.

٢-٢ قام الباحث باختبار معنوية الفروق بين آراء عينتي الدراسة للمتغيرات  $X_{2.1}$ :  $X_{2.7}$  باستخدام تحليل ANOVA ONE WAY واتضح عدم معنوية الفروق فيما عدا المتغير  $X_{2.3}$  والمتعلق بإرشادات التطبيق، وكذلك وعلى الرغم من اختلاف متوسط موافقة عينتي الدراسة حول دور المعايير على أساس المبادئ في الحد من المحاسبة الإبداعية إلا أنه اتضح عدم معنوية تلك الفروق كما بالجدول رقم (٤):

- وافقت عينتا الدراسة على أن أساس المبادئ في صياغة المعايير المحاسبية له العديد من المزايا ومن أهمها: زيادة الاعتماد على الحكم المهني المدعى للتقرير المالي  $X_{2.2}$  بمتوسط ٤,٥٦، ٤,٦٤ على التوالي؛ عكس المضمون الحقيقي للمعاملات المالية  $X_{2.6}$  بمتوسط ٤,٢٥، ٤,٠٥ على التوالي؛ وجود قدر قليل من الاستثناءات أو التناقضات  $X_{2.1}$  بمتوسط ٤,٠٥، ٣,٩٩ على التوالي؛ البساطة وقلة التعقيد  $X_{2.5}$  بمتوسط ٤,٠١، ٣,٩٣ على التوالي، التوافق والانشقاق من الإطار المفاهيمي  $X_{2.4}$  بمتوسط ٣,٩٢، ٣,٨ على التوالي، الحد من المحاسبة الإبداعية بمتوسط ٢,٨٠٧ على التوالي.
- كانت هناك موافقة ضعيفة من قبل مراجعي الحسابات على أن المعايير على أساس المبادئ سوف تقوم بتدنية محاولات التلاعب بالحسابات من خلال تقليل الاستثناءات وتحفيض القواعد  $X_{2.3}$  بمتوسط ٢,٦٤ في مقابل ٣,٠٢ من قبل أعضاء هيئة التدريس، وكذلك موافقة ضعيفة من كلا العينتين على

جدول رقم (٤) تحليل معنوية الفروق حول مزايا أساس المبادئ في صياغة المعايير

Sig	F	Df		
256.	5.352	1 71 72	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي	X <sub>2.1</sub>
0695	12.85	1 71 72	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي	X <sub>2.2</sub>
02.	5.669	1 71 72	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي	X <sub>2.3</sub>
0.692	22.018	1 71 72	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي	X <sub>2.4</sub>
0.581	45.002	1 71 72	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي	X <sub>2.5</sub>
0.45	33.917	1 71 72	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي	X <sub>2.6</sub>
0.08	12.675	1 71 72 72	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي الإجمالي	X <sub>2.7</sub>

٤- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة X<sub>3.1</sub> : X<sub>3.6</sub> والتي تعكس الانتقادات الموجهة لأساس المبادئ في صياغة المعايير المحاسبية والتي يعكسها الجدول التالي :

جدول رقم (٥) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة التي تعكس عيوب أساس المبادئ في صياغة المعايير المحاسبية

مراجعو الحسابات	أعضاء هيئة التدريس				العبارة
	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	
0.96	3.85	0.45	3.75		تحفيض القابلية للمقارنة نتيجة الاعتماد على الأحكام المهنية X <sub>3.1</sub> .
1.12	4.05	0.88	4.3		إمكانية وجود اختلافات كبيرة في الممارسة والتطبيق المحاسبي X <sub>3.2</sub> .
0.85	2.3	1.53	2.55		إمكانية قيام معدى التقرير المالي بتعريف عرض المعلومات المالية بإخفاء المعلومات غير المرغوب فيها X <sub>3.3</sub> .
0.55	3.85	0.56	3.7		استخدام التعبيرات اللفظية التي تخلق مشاكل اتصال كبيرة واختلاف في التطبيق X <sub>3.4</sub> .
0.85	3.56	0.56	3.01		تزييد من فرص إدارة المكاتب من خلال التقديرات المحاسبية X <sub>3.5</sub> .
0.95	4.25	1.13	4.05		خلق تفسيرات مختلفة بين البلدان نتيجة اختلاف اللغة والثقافة والنفوذ السياسي X <sub>3.6</sub> .



التي استطاعت تجنب العديد من عيوب أساس القواعد على الرغم من ذلك فهناك العديد من العيوب، وبناء على ذلك يتم قبول الفرض العدم الأول وهو " لا توجد دلالة إحصائية على أن نظام المعايير المحاسبية على أساس المبادئ ساهم بشكل قاطع في تجنب كافة مشاكل وعيوب المعايير على أساس القواعد".

### ٣) اختبار الفرض الثاني:

وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال:

- ١- تحليل نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات  $X_{4.1:4.7}$  وذلك بالجدول رقم (٦).

يتضح من الجدول السابق اتفاق عينتي الدراسة على أن أساس المبادئ في صياغة المعايير المحاسبية له العديد من العيوب والانتقادات ومنها تخفيض القابلية للمقارنة؛ عدم اتساق الممارسة؛ زيادة فرص إدارة المكاسب؛ استخدام الاحتمالات الفلطية وغيرها، ووافتقت عينتا الدراسة على إمكانية قيام معدى التقرير المالي بتحريف عرض المعلومات المالية  $X_{3.3}$  بمتوسط ٢,٥٥، ٢,٣ على التوالي، وقد يرجع ذلك إلى أن عينتي الدراسة تتوقع وجود أدوات رقابية داخلية وخارجية تحد من تلك الممارسات.

يتضح من التحليل السابق أن أساس المبادئ في صياغة المعايير المحاسبية له العديد من المزايا

جدول رقم (٦) خصائص أساس القواعد في صياغة المعايير المحاسبية

مراجعو الحسابات		أعضاء هيئة التدريس		العبارة
انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	
0.86	4.67	0.85	4.8	الاعتماد على القواعد والإرشادات التفصيلية $X_{4.1}$ .
0.43	2.3	1.21	2.1	الاعتماد على الأحكام المهنية $X_{4.2}$ .
0.66	4.04	0.45	3.92	التنفيذ الإجباري $X_{4.3}$ .
0.52	3.95	0.85	3.68	الاتساق في التطبيق والممارسة $X_{4.4}$ .
1.05	3.25	0.63	3.15	تضخم حجم المعيار وتعقيده $X_{4.5}$ .
1.05	3.92	0.88	4.05	القابلية للمقارنة واتساق المعلومات المحاسبية $X_{4.6}$ .
0.59	3.78	1.07	3.85	مزيد من الاستثناءات حتى يكون المعيار قابلاً للتطبيق في ظل بيئات وأحداث وصفقات مختلفة $X_{4.7}$ .

- ٢- تحليل نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات  $X_{5.1:5.7}$  وذلك بالجدول رقم (٧)

يتضح من الجدول السابق أن هناك العديد من الخصائص لأساس القواعد في صياغة المعايير المحاسبية ومنها الاعتماد على القواعد والإرشادات التفصيلية  $X_{4.1}$  بمتوسط ٤,٨٠، ٤,٦٧ على التوالي؛ القابلية للمقارنة واتساق المعلومات المحاسبية  $X_{4.6}$  بمتوسط ٤,٠٥ على ٣,٩٢ التوالي؛ التنفيذ الإجباري  $X_{4.3}$  بمتوسط ٣,٩٢، ٤,٠٤ على التوالي؛ وجود استثناءات بالمعايير حتى يكون المعيار قابلاً للتطبيق في ظل بيئات وأحداث مختلفة موافقة  $X_{4.7}$  بمتوسط ٣,٨٥، ٣,٧٨ على التوالي؛ الاتساق في التطبيق والممارسة

جدول رقم (٧) خصائص أساس المبادئ في صياغة المعايير المحاسبية

المراجعون		أعضاء هيئة التدريس		العبارة
انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	
0.56	1.85	0.71	2.1	الاعتماد على القواعد والإرشادات التفصيلية X <sub>5.1</sub>
0.84	4.6	0.74	4.3	التوسيع في الأحكام المهنية X <sub>5.2</sub> .
1.17	2.21	1.08	2.5	التنفيذ الإجباري X <sub>5.3</sub> .
0.85	2.56	0.56	2.78	الاتساق في التطبيق والممارسة X <sub>5.4</sub> .
0.89	1.78	1.05	1.95	تضخم حجم المعيار وتعقيده X <sub>5.5</sub> .
0.96	2.54	0.74	2.7	القابلية للمقارنة واتساق المعلومات المحاسبية X <sub>5.6</sub> .
0.75	1.5	0.59	1.7	مزيد من الاستثناءات حتى يكون المعيار قابلاً للتطبيق في ظل بيئات وأحداث وصفقات مختلفة X <sub>5.7</sub> .

بناء على ما سبق يمكن القول أن تصنيف المعايير إلى معايير على أساس المبادئ بشكل كامل وأخرى على أساس القواعد بشكل كامل أمر غير سليم، ولكن كلا الأساسين يعتمد على المبادئ والقواعد وغيرها من الخصائص ولكن بدرجات متفاوتة تجعل أحدهما أكثر ميلاً لأساس المبادئ والآخر لأساس القواعد.

وبالتالي يتم رفض الفرض العدم الثاني وقبول الفرض البديل وهو "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص مدخل المعايير على أساس المبادئ وخصائص مدخل المعايير على أساس القواعد".

#### ٤) اختبار الفرض الثالث:

وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال ما يلي :

٤- التحليل الوصفي لآراء عينيتي الدراسة حول العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية المبنية على القواعد / المبادئ كما بالجدول التالي:

يتضح من الجدول السابق أن أساس المبادئ في صياغة المعايير المحاسبية له العديد من الخصائص من أهمها التوسيع في الأحكام المهنية؛ بساطة المعيار وقلة حجمه؛ قلة الاعتماد على القواعد والإرشادات التفصيلية مع موافقة ضعيفة من قبل عينيتي الدراسة حول القابلية للمقارنة؛ التنفيذ الإجباري؛ الاتساق في التطبيق، وكذلك أنه لا يوجد أساس ينفرد بخصائص معينة دون الأساس الآخر ولكن في الأهمية النسبية للخاصية بكل أساس، فمثلاً على الرغم أن أساس المبادئ يعتمد على الأحكام المهنية ولكن هذا لا يمنع أن أساس القواعد يتضمن على بعض تلك الأحكام ولكن بشكل محدود، وكذلك فأساس القواعد يعتمد على القواعد والإرشادات التفصيلية ولكن يتضح أن أساس المبادئ يتضمن على بعض القواعد والإرشادات التفصيلية، وعلى نفس المنوال بالنسبة لبقية الخصائص.

**جدول رقم (٨) آراء عينتي الدراسة للعوامل الحاكمة لاختيار أساس صياغة المعايير المحاسبية**

مراجعو الحسابات		أعضاء هيئة التدريس		العبارة
انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	
0.69	3.25	0.75	3.85	المعايير القائمة على المبادئ تتطلب مزيداً من خبرة وكفاءة مراجعو الحسابات عما تتطلبه المعايير على أساس القواعد الحسابات لمواجهة ضغوط العملاء لقبول ممارسات محاسبية غير سليمة <sub>1</sub> . C <sub>1</sub>
1.12	2.76	0.58	3.95	المعايير القائمة على المبادئ تتطلب أن يكون مراجعو الحسابات ذي توجه قائم على المبادئ، في حين أن الأمر لا يفرق في حالة المعايير على أساس القواعد <sub>2</sub> . C <sub>2</sub>
0.81	3.76	1.20	3.56	ارتفاع خطر التقاضي، على الرغم من صعوبة إثباته في ظل المعايير على أساس المبادئ، يدعم جودة التقرير المالي في ظل المعايير على أساس المبادئ لتجنب الرأي الثاني <sub>3</sub> . Second Gussed C <sub>3</sub>
0.59	4.01	0.69	3.99	تزييد فاعلية المعايير على أساس القواعد كلما كان هيكل الملكية في شكل مجموعات خارجية عما لو كان في يد أطراف داخلية محددة <sub>4</sub> . C <sub>4</sub>
1.05	4.12	1.25	4.15	المعايير على أساس القواعد تتطلب لجان مراجعة قوية ذات استقلالية كاملة وكتامة ومهارة عما تتطلبه المعايير على أساس المبادئ <sub>5</sub> . C <sub>5</sub>
0.58	4.22	0.56	4.56	التحول إلى المعايير على أساس المبادئ يتطلب خبرات كبيرة لدى التقرير المالي وكذلك تعديلاً في طريقة وأسلوب التعليم المحاسبي الحالي <sub>6</sub> . C <sub>6</sub>
0.69	4.03	1.06	3.88	تحقق المعايير على أساس المبادئ نتائجها بشكل أفضل في ظل بيئة الاستقرار الاقتصادي، أما بيئة الأزمات المالية يكون من المفضل وجود قواعد تفصيلية لحكم الممارسة المحاسبية <sub>7</sub> . C <sub>7</sub>
0.92	2.75	0.58	2.56	كلما انخفضت درجة التحفظ المحاسبي كلما زادت الحاجة لوجود معايير ذات قواعد تفصيلية، وكلما زادت درجة التحفظ كلما زادت الحاجة لمعايير قائمة على المبادئ <sub>8</sub> . C <sub>8</sub>
0.62	4.25	0.45	4.03	اختلاف الشفافة المحاسبية - بين البيانات أو بين معدى التقرير المالي - في ظل المعايير على أساس المبادئ قد يتربّط عليه اختلاف التفسيرات المحاسبية والأحكام المهنية وبالتالي عدم اتساق التقارير المالية وعدم قابليتها للمقارنة بعكس الحال بالنسبة للمعايير على أساس القواعد <sub>9</sub> . C <sub>9</sub>
0.74	3.42	1.12	3.15	التدخلات السياسية تزيد من احتمال عدم كفاءة المعايير على أساس القواعد ويكون من المفضل وضع المعايير على أساس المبادئ لتجنب تلك التدخلات <sub>10</sub> . C <sub>10</sub>
0.76	2.85	0.66	4.05	التركيز على الجانب الأخلاقي لمعدى التقرير المالي بدلاً عن تأسيس بيئة رقابية قوية يزيد من خطر تشوية أو تحريف التقرير المالي في ظل نظام المعايير البنية على المبادئ عنه في ظل المعايير البنية على القواعد <sub>11</sub> . C <sub>11</sub>
0.46	3.76	1.24	3.58	في حالة تقد المصفقات المالية، فإن تطبيق معايير محاسبية تستند إلى قواعد تفصيلية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية عنه في حالة تطبيق معايير محاسبية تستند إلى المبادئ <sub>12</sub> . C <sub>12</sub>

التوالي وقد يرجع ذلك لنظرة عينتي الدراسة على التحفظ المحاسبي كعامل تابع لعوامل أخرى مثل البيئة الرقابية - خبرة مراجعو الحسابات- استقرار البيئة الاقتصادية، والتي يمكن أن تحدد شكل الممارسة المحاسبية في ظل درجة التحفظ المحاسبي.

واقتضت عينة هيئة التدريس على أن التركيز على الجانب الأخلاقي لمعدى التقرير المالي بدلاً عن تأسيس بيئة رقابية قوية يزيد من خطر تشوية أو تحريف التقرير المالي في ظل نظام المعايير البنية على المبادئ عنه في ظل

حيث يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- موافقة عينتي الدراسة على أن معظم العوامل السابقة تؤثر على جودة المعايير المحاسبية - من خلال اختيار الأساس الملائم لإعداد المعيار قواعد أم مبادئ -، فيما عدا الموافقة الضعيفة من قبل عينتي الدراسة على أنه كلما انخفضت درجة التحفظ المحاسبي كلما زادت الحاجة لوجود معايير ذات قواعد تفصيلية، وكلما زادت درجة التحفظ كلما زادت الحاجة لمعايير قائمة على المبادئ<sub>8</sub> بمتوسط ٢,٥٦ على ٢,٧٥

والمتعلق بالجانب الأخلاقي لمعدِي التقرير المالي كبدليل عن تأسيس بيئة رقابية قوية كما تم إيضاحه بالنقطة السابقة.

٣-٤ سيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية  $Y_1$ ) - والتي سيتم قياسها من خلال المتغيرات الملائمة  $Y_{11}$ ,  $C_{11}$  المصداقة  $Y_2$ ; القابلية للمقارنة  $Y_{13}$  -، والمتغيرات المستقلة التي تمثل في العوامل الحاكمة لاختيار الأساس الملائم لصياغة المعايير المحاسبية والمشار إليها بالمتغيرات ( $C_{12}$ ) كما بالجدول رقم ٩.

المعايير المبنية على القواعد  $C_{11}$  بمتوسط ٥٠٥٤ في حين كانت موافقة عينة هيئة التدريس منخفضة بمتوسط ٢٠٨٥ وقد يرجع ذلك إلى أن الطبيعة المهنية لمراجعى الحسابات تذهب إلى أنه لابد من تأسيس بيئة رقابية قوية في كلا الأساسين بغض النظر عن الجانب الأخلاقي لمعدِي التقرير المالي.

٤- تحليل معنوية الفروق بين آراء العينتين بتحليل معنوية الفروق بين آراء العينتين كما ظهر بنتائج التحليل الوصفي باستخدام ANOVA ONE WAY يتضح عدم معنوية جميع الفروق فيما عدا الفرق الخاص بالمتغير  $C_{11}$ .

جدول رقم (٩) العلاقة بين جودة التقرير المالي والتناقضات بالنظام المحاسبى

المتغير التابع / Y				المتغيرات المستقلة
VIF	مستوى المعنوية	قيمه (T)	BETA	
5.247	0.025	2.478	0.152	المعايير القائمة على المبادئ تتطلب مزيداً من خبرة وكفاءة مراجعى الحسابات عما تتطلبه المعايير على أساس القواعد الحسابات لمواجهة ضغوط العملاء لقبول ممارسات محاسبية غير سليمة $C_1$ .
3.186	0.045	5.647	0.295	المعايير القائمة على المبادئ تتطلب أن يكون مراجعو الحسابات ذوي توجه قائم على المبادئ، في حين أن الأمر لا يفرق في حالة المعايير على أساس القواعد $C_2$ .
5.669	0.018	4.895	0.358	ارتفاع خطر التقاضي، على الرغم من صعوبة إثباته في ظل المعايير على أساس المبادئ، يدعم جودة التقرير المالي في ظل المعايير على أساس المبادئ لتجنب $C_3$ .
3.902	0.048	1.988	0.178	زيادة فاعلية المعايير على أساس القواعد كلما كان هيكل الملكية في شكل مجموعات خارجية مما لا كان في يد أطراف داخلية محدثة $C_4$ .
1.702	0.004	2.224	0.412	المعايير على أساس القواعد تتطلب لجان مراجعة قوية ذات استقلالية كاملة وكفاءة ومهارة عما تتطلبه المعايير على أساس المبادئ $C_5$ .
2.685	0.001	2.843	0.346	التحول إلى المعايير على أساس المبادئ يتطلب خبرات كبيرة لمعدِي التقرير المالي وكذلك تعديلاً في طريقة وأسلوب التعليم المحاسبي الحالي $C_6$ .
2.912	0.014	2.389	0.189	تحقق المعايير على أساس المبادئ نتائجها بشكل أفضل في ظل بيئة الاستقرار الاقتصادي ، أما بيئة الأزمات المالية يكون من المفضل وجود قواعد تفصيلية لحكم الممارسة المحاسبية $C_7$ .
3.225	0.314	2.887	0.187	كلما انخفضت درجة التحفظ المحاسبي كلما زادت الحاجة لوجود معايير ذات قواعد تفصيلية، وكلما زادت درجة التحفظ كلما زادت الحاجة لمعايير قائمة على المبادئ $C_8$ .
1.528	0.003	1.415	0.210	اختلاف الثقافة المحاسبية - بين البيانات أو بين معدِي التقرير المالي - في ظل المعايير على أساس المبادئ قد يترتب عليه اختلاف التفسيرات المحاسبية والأحكام المهنية وبالتالي عدم اتساق التقارير المالية وعدم قابليتها للمقارنة بعكس الحال بالنسبة للمعايير على أساس القواعد $C_9$ .
2.678	0.034	2.567	0.158	التدخلات السياسية تزيد من احتمال عدم كفاءة المعايير على أساس القواعد ويكون من المفضل وضع المعايير على أساس المبادئ لتجنب تلك التدخلات $C_{10}$ .
2.123	0.001	1.225	0.387	التركيز على الجانب الأخلاقي لمعدِي التقرير المالي بدلاً عن تأسيس بيئة رقابية قوية يزيد من خطر تشوهية أو تحريف التقرير المالي في ظل نظام المعايير المبنية على المبادئ عنه في ظل المعايير المبنية على القواعد $C_{11}$ .
1.528	0.05	3.896	0.185	في حالة تعقد الصفقات المالية، فإن تطبيق معايير محاسبية تستند إلى قواعد تفصيلية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية عنه في حالة تطبيق معايير محاسبية تستند إلى المبادئ $C_{12}$ .

معامل الارتباط المتعدد (R) (٠,٧٨) مستوى الدلالة الإحصائية ٥٪ معنوية (F) صفر قيمة ف المحسوبة ٢٨,٠٢ بدرجات حرية ١٢



يمكنها حل كافة أوجه القصور بالمعايير على أساس القواعد، فكل من المعايير على أساس المبادئ أو القواعد يمكن أن تستخدم كأساس لتشويه النتائج المالية.

٣- هناك العديد من أوجه القصور ذات الصلة بالمعايير على أساس المبادئ ومنها: تخفيض القابلية للمقارنة؛ وجود اختلافات كبيرة في الممارسة؛ زيادة فرصة التلاعب بالحسابات وغيرها.

٤- هناك العديد من العوامل الضرورية لتحقيق المعايير على أساس المبادئ لأهدافها ومنها :

- زيادة خبرة مراجعي الحسابات.

- توجيه مراجعي الحسابات.

- ارتفاع خطر القاضي

- هيكل الملكية في شكل مجموعات خارجية.

- خبرات كبيرة لمستخدمي المعايير المحاسبية

- تعديل طريقة وأسلوب التعليم المحاسبي.

- الاستقرار الاقتصادي

- اتساق الثقافة المحاسبية بين البيئات المختلفة.

- زيادة درجة التحفظ المحاسبي.

- انخفاض درجة التدخل السياسي.

- بساطة الصفقات المالية وعدم تعقدتها.

وبالتالي في حالة عدم توافق العوامل السابقة يكون من المفضل تطبيق المعايير على أساس القواعد.

٥- وفقاً لتلك العوامل الحاكمة التي توصلت إليها الدراسة فقد تكون هناك بيئات محاسبية قابلة لتطبيق المعايير على أساس المبادئ وأخرى قابلة لتطبيق المعايير على أساس القواعد، وذلك بناء على المزايا النسبية لكل أساس في ظل توافر العوامل السابقة.

#### ب) التوصيات :

١- على المنظمات المهنية عدم الاستناد إلى عيوب أساس القواعد كركيزة أساسية لتطبيق أساس

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

- عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والتي تتأكد من خلال انخفاض قيمة (Variance Inflation Factors VIF).

- وجود علاقة قوية بين العوامل الحاكمة المقترحة وبين جودة المعايير المحاسبية وبالتالي جودة التقرير المالي حيث بلغت قيمة R (%) .

- المتغيرات المستقلة تعكس ما يقرب من ٦١٪ من تأثير العوامل الحاكمة على جودة المعايير المحاسبية وبالتالي جودة التقرير المالي حيث بلغت قيمة (R<sub>2</sub>) . وهذا يؤكد أن هناك عوامل أخرى تؤثر على فاعلية المعايير المحاسبية وبالتالي على جودة التقرير المالي تمثل ٤٧٪.

- ويوضح كذلك معنوية النموذج السابق من خلال قيمه (f) والتي تقترب من الصفر بمستوى معنوية ٥٪.

- يتضح كذلك من التحليل السابق معنوية تأثير كل العوامل الحاكمة لفاعلية المعايير المحاسبية فيما عدا المتغير C<sub>8</sub> وهي نفس النتيجة التي توصلنا لها من خلال التحليل الوصفي.

بناء على ما سبق يتم رفض الفرض العدم الثالث وقبول الفرض البديل وهو "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الحاكمة المقترحة لزيادة فاعلية المعايير المحاسبية – القائمة على القواعد أو القائمة على المبادئ" وبين زيادة جودة المعلومات المحاسبية".

#### سابعاً : النتائج والتوصيات

أ) تمثل أهم نتائج البحث فيما يلي:

- ١- تصنيف المعايير المحاسبية إلى معايير قائمة على المبادئ وأخرى قائمة على القواعد هو تصنيف نسبي وليس مطلقاً، حيث إن كليهما يحتوي على نفس الخصائص ولكن بدرجات متفاوتة.

- ٢- على الرغم من الانتقادات التي وجهت للمعايير على أساس القواعد – والتي كانت وراء ظهور الحاجة للمعايير على أساس المبادئ – ولكن لا يوجد إجماع على أن المعايير على أساس المبادئ

يتضمن بشكل أكبر التركيز على المبادئ أكثر من القواعد والتركيز على الحكم المهني أكثر من سرد خطوات وشروط تفصيلية وما يتطلبه ذلك من تغير في فلسفة التعليم؛ المناهج؛ طرق التدريس ويكون ذلك بناء على رؤية واضحة ومدى زمني محدد.

٨- على المنظمات المحاسبية المهنية البدء في تبني نظام تدريب وتعليم مستمر إلزامي لإعادة تهيئة معدى التقرير المالي ومراجعة الحسابات لتطبيق المعايير على أساس المبادئ وممارسة الأحكام المهنية.

#### ثامناً : المراجع :

عبد الوهاب، وائل، إيجابية الأزمة المالية العالمية في تعديل أدوات القياس المحاسبي ( دراسة تحليلية انتقادية ) ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، تصدرها كلية التجارة جامعة بنها، العدد الثاني .٢٠٠٩

.....، أثر القيم الدينية بمنظمات الأعمال والأطراف ذات الصلة على تحسين جودة التقرير المالي "المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد الثالث .٢٠١١

.....، تأثير التفاوضات المحاسبية على جودة المحتوى الإخباري للتقرير المالي - دراسة تطبيقية، بحث مقبول للنشر بمجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة اسكندرية، .٢٠١٣

Abbott, L.J., S.Parker, and G.F.Peters, 2004. Audit committee characteristics and restatements. Auditing: A Journal of Practice & Theory 23 (1), 69–87.

ACC9A4 ,2010, External Reporting, Critically evaluate the need for Accounting Standards and the need for a set of principles on which they are based. www.google.com

Agoglia,C.P.,T.S.Doupnik,and G.T.Tsakumis, 2011,Principles-Based versus Rules-Based Accounting Standards: The Influence of

المبادئ ولكن عليها الوقوف على إيجابيات وسلبيات كل نظام للوصول للأساس المناسب وكيفية تطبيقه.

٢- ضرورة قيام الباحثين بمزيد من الدراسة لمخاطر وعيوب التوجه للمعايير على أساس المبادئ وتأثير هذا التوجه على جودة المعلومات المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الحالية.

٣- ضرورة قيام المنظمات المهنية استناداً للعوامل الحكومية المقترحة بإعادة تقييم كل من أساسي المبادئ والقواعد في وضع المعايير المحاسبية.

٤- ضرورة أن تكون هناك مرحلة انتقالية بخطوات محددة مسبقاً لتطبيق المعايير على أساس المبادئ لإعادة تهيئة البيئة المحاسبية لتتوافق مع استخدام أساس المبادئ المحاسبية سواء من حيث التعليم المحاسبية؛ الثقافة المحاسبية؛ البيئة الرقابية؛ توجه مراجعي الحسابات؛ وغيرها من العوامل الحكومية لتطبيق هذا النوع من المعايير.

٥- على المنظمات المهنية خلق مجموعة جديدة من المعايير تحمل خصائص كل من أساسي المبادئ والقواعد تعطي حرية أكبر لإصدار إحكام مهنية ولكن في ظل وجود بعض الإرشادات لتوجيه تلك الأحكام كمرحلة انتقالية لتطبيق المعايير على أساس المبادئ في حالة الاستقرار عليها.

٦- على المنظمات المحاسبية المهنية المصرية دراسة مدى ملائمة بيئه المحاسبة المصرية الحالية لتطبيق المعايير على أساس المبادئ في الوقت الراهن، وما هي الخطوات الواجب القيام بها لتهيئة البيئة لتطبيق مثل هذا النوع من المعايير وخاصة فيما يتعلق بالتعليم المحاسبى؛ الثقافة المحاسبية؛ توجه مراجعي الحسابات؛ شكل الملكية وغيرها من العوامل الحكومية، ولا يجب تبني مثل هذا النوع من المعايير مجرد الاستجابة للتوجه الدولي.

٧- يجب تطوير منظومة التعليم المحاسبي بالجامعات والمعاهد المصرية بشكل كامل بحيث



- Committee on Improvements to Financial Reporting(CIFR) , 2008. Final Report of the Advisory Committee on Improvements to Financial Reporting to the US Securities and Exchange Commission. August 1, 2008. <<http://www.sec.gov/about/offices/oca/acifr/acifr-finalreport.pdf>/
- Deloitte and Touche LLP. 2002. Comment letter no. 30 on the FASB proposal for a principles-based approach to U.S. standard setting.
- Ding, Y., and X. Su. 2008. Implementation of IFRS in a regulated market. *Journal of Accounting and Public Policy* 27: 474–479.
- Donelson , D. C.J. McInnis, and R. D. Mergenthaler, 2009 , Rules-Based Accounting Standards and Litigation Risk ,[www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- Doupnik, T. S., and M. Richter. 2003. Interpretation of uncertainty expressions: A cross-national study. *Accounting, Organizations and Society* 28: 15–35.
- Doupnik, T. S., and M. Richter. 2004. The impact of culture on the interpretation of “in context” verbal probability expressions. *Journal of International Accounting Research* 3: 1–20.
- Doupnik, T.S., and E.L. Riccio. 2006. The influence of conservatism and secrecy on the interpretation of verbal probability expressions in the Anglo and Latin cultural areas. *The International Journal of Accounting* 41: 237–261.
- Elliot, B., and J. Elliot, (2009). *Financial Accounting and Reporting* (13th ed.). FT/Pren- tice Hall.
- Ely, K.M., E. Stanny, 2007, Are principles-based standards effective in the US? *Journal of the Academy of Business and Economics*, January. [http://findarticles.com/p/articles/mi\\_m0OGT/is\\_1\\_7/ai\\_n21131939/](http://findarticles.com/p/articles/mi_m0OGT/is_1_7/ai_n21131939/).
- Ernst & Young. 2002. Comment letter no. 129 on the FASB proposal for a principles-based approach to U.S. standard setting.
- Financial Accounting Standards Board. 2002a. Principles-based approach to standard setting. [http://www.fasb.org/project/principles-based\\_approach\\_project.shtml](http://www.fasb.org/project/principles-based_approach_project.shtml).
- Standard Precision and Audit Committee Strength on Financial Reporting Decisions , THE ACCOUNTING REVIEW ,Vol. 86, No. 3.
- Aier, J.K., Comprix, J., Gunlock, M.T., Lee, D., 2005. The financial expertise of CFOs and accounting restatements. *Accounting Horizons* 19 (3)
- Alisa G. B.,2012 The Interpretation of Verbal Probability Expressions in Principles-Based Accounting Standards in China ,American accounting association annual meeting and conference on teaching and learning in accounting , [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- Armstrong, C., M. E. Barth, , A. Jagolinzer and, E. Riedl , 2010, Market reaction to the adoption of IFRS in Europe. *Accounting Review*, 85(1), 31–61.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), 2005. CPAs as CFOs: Why you should have a CPA in your C-Suite , Durham, NC.
- Barth, M. E., W. R. Landsman, and M. Lang ,2008 , International accounting standards and accounting quality. *Journal of Accounting Research*, 46(3), 467–498.
- Bennett B., M. Bradbury, AND H. Prangnell,2006,Rules, Principles and Judgments in Accounting Standards, ABACUS, Vol. 42, No.
- Bogoslaw, D. November 13, 2008. Global accounting standards? Not so fast. *BusinessWeek*.[www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)
- Benston, G. J., M. Bromwich, and A. Wagen- hofer. 2006. Principles-versus rules-based accounting standards: The FASB’s standard setting strategy. *Abacus* 42 (2)
- Caplan, D. and M. Kirshenheiter. 2004. A model of auditing under bright-line accounting standards. *Journal of Accounting, Auditing, and Finance* 19 (4)
- Chen, J.J., and H.T. Zhang. 2010. The Impact of Regulatory Enforcement and Audit upon IFRS Compliance – Evidence from China. *European Accounting Review* 19(4): 665–692.

- Jensen, M.C., W.H.Meckling., 1976. Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics* 3 (4), 305–360.
- Jordan, C.E., S.J. Clark , M.A Waldron, 2007. Company characteristics and the use of SFAS no. 143 to effect earnings management. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal* 11 (2), 97–107.
- Kadous, K., S. Kennedy, and M. Peecher. 2003. The effect of quality assessment and directional goal commitment on auditors' acceptance of client-preferred accounting methods. *The Accounting Review* 78(3).
- Kivi, L., P.Smith, And C.Wagner, (2004),Principles-based standards and the determination of control for consolidation, *The CPA Journal*, Vol. 74, Issue 5 (11).
- Kohlbeck , M., and T.Warfield,2010,Accounting standard attributes and accounting quality: Discussion and analysis, *Research in Accounting Regulation*,22,Pp 59-70, journal homepage: [www.elsevier.com/locate/racreg](http://www.elsevier.com/locate/racreg).
- Krishnan, G.V., 2003. Does Big 6 auditor industry expertise constrain earnings management? *Accounting Horizons* 17 (Suppl.).
- Kieso, D., J.Weygandt, , T.Warfield , 2010, *Intermediate Accounting*, 13th ed, John Wiley & Sons, Inc., N.
- Levitt, A. (1998). The Importance of High Quality Accounting Standards. *Accounting Horizons* , 12 (1), pp. 79-82.
- Liu, J., &C. Liu, C. (2007). Value relevance of accounting information in different stock market segments: The case of Chinese A-, B- and H- shares. *Journal of International Accounting Research*, 6(2), 55–81.
- Maines, L. A. ,2007,Spotlight on principles-based financial reporting, *Business Horizons* , 50(5),[www.sciencedirect.com](http://www.sciencedirect.com).
- Mergenthaler, R.D., 2009. Principles-Based versus Rules-Based Standards and Earnings Management. Working paper, University of Iowa. <http://ssrn.com/abstract=1528524>.
- ..... , 2002b,The FASB Addresses Standards Overload through New Projects. from FASB newsletter The FASB Report, February 28, 2002, Financial Accounting Standards Board.
- Fornaro, J. M , and H..W Huang , 2012, Further evidence of earnings management and opportunistic behavior with principles-based accounting standards: The case of conditional asset retirement obligations,, *J. Account. Public Policy* 31 (2012).
- Forsyth, T.B., Witmer, P.R. and Dugan, M.T. (2005). Accounting standards setting: inconsistencies in existing GAAP, *The CPA Journal*, Vol. 75(5), pp.28-34.
- Gallery, C., E. Cooper,& J. Sweeting,2008, Corporate disclosure quality: lessons from Australian companies on the impact of adopting International Financial Reporting Standards. *Australian Accounting Review*, 46(18)
- Geiger, M.A., Rama, D.V., 2006. Audit firm size and going-concern reporting accuracy. *Accounting Horizons* 20 (1), 1–17.
- Gibbins, M., S. Salterio, and A. Webb. 2001. Evidence about auditor-client management negotiation concerning client's financial reporting. *Journal of Accounting Research* 39(December): 535-363.
- Herdman , R.K. (2002a). Testimony: Are Current Financial Accounting Standards Protecting Investors?, Committee on Energy and Commerce, U.S. House of Representatives, February 14, 2002. <http://www.sec.gov/news/testimony/021402tsrk.htm>
- Herz, R. 2003. A year of challenge and change for the FASB. *Accounting Horizons* 27: 247-255.
- Jackson, R.A., 2004 , Principles versus Rules, *Internal Auditor*, Vol.61 (5), pp.56-61
- Jamal, K., and H. T. Tan. 2010. Joint effects of principles-based versus rules-based standards and auditor type in constraining financial managers' aggressive reporting. *The Accounting Review* 85 \_4\_: 1325–1346.



- ..... 2008a. Final Report of the Advisory Committee on Improvements to Financial Reporting to the United States Securities and Exchange Commission, United States Securities and Exchange Commission (Washington D.C.)
- ..... 2008b. Roadmap for the potential use of financial statements prepared in accordance with International Financial Reporting Standards,<http://www.sec.gov/rules/proposed/2008/33-8982.pdf>.
- Schipper, K. 2003. Principles-based accounting standards. *Accounting Horizons* 17: 61-72.
  - Schipper, K. (2005). The introduction of international accounting standards in Europe: Implications for international convergence. *European Accounting Review*, 14(1), 101-126.
  - Segovia, J., V. Arnold, and S.G. Sutton, 2009, DO PRINCIPLES- VS. RULES-BASED STANDARDS HAVE A DIFFERENTIAL IMPACT ON U.S. AUDITORS' DECISIONS?, <http://ssrn.com/abstract=1368978>.
  - Shortridge, R., and M. Myring, (2004). Defining Principles-Based Accounting Standards. *CPA Journal* (74), pp. 34-37.
  - The Institute of Chartered Accountants of Scotland(ICAS), 2010, Chinese accounting reform: Towards a principles-based global regime. ICAS seminal report. Available at: <http://www.icas.org.uk>
  - .....,2006, Principles-Based or Rules-Based Accounting Standards? A Question of Judgement,ISBN1-904574-23-8
  - Tweedie, D. (2002). Statement of Sir David Tweedie, Chairman, International Accounting Standards Board, before the Committee on Banking, Housing and Urban Affairs of the United States Senate, Washington, D.C., February 14, 2002. [http://www.iasb.org/uploaded\\_files/documents/8\\_129\\_020214-dpt.pdf](http://www.iasb.org/uploaded_files/documents/8_129_020214-dpt.pdf)
  - Tweedie, D. 2007. Can global standards be principle based? *Journal of Applied Research in Accounting and Finance* 2: 3-8.
  - Nelson, M. W., J. A. Elliott, and R. L. Tarpley. 2002. Evidence from auditors about managers' and auditors' earnings management decisions. *The Accounting Review* 77: 175-202.
  - Nelson, M. W., 2003, Behavioral evidence on the effects of principles- and rules-based standards. *Accounting Horizons*, 17 (1): 91-104.
  - Nelson, M. W., and S. Clor-Proell. 2007. Accounting standards, implementation guidance, and example-based reasoning. *Journal of Accounting Research* 45: 699-730.
  - Nisbett A. V. and A. Sheikh, 2007, Accounting Scandals: Does "Rules vs. Principles" Matter?, Tennessee CPA Journal, [www.google.com](http://www.google.com).
  - Ng, M. (2004). The future of standards setting, *The CPA Journal*, Jan, 74(1)
  - Ng, T. B., and H.-T. Tan. 2003. Effects of authoritative guidance availability and audit committee effectiveness on auditors' judgments in an auditor-client negotiation context. *The Accounting Review* 78 : 801-818.
  - Nobes, C.W. ,2005, Rules-based standards and the lack of principles in accounting, *Accounting Horizons*. Vol.19, (1), pp.25-34.
    - PricewaterhouseCoopers. 2002. Comment letter no. 38a on the FASB proposal for a principles-based approach to U.S. standard setting.  - Raghunandan, K.,D. Rama, 2007. Determinants of audit committee diligence. *Accounting Horizons* 21 (3), 265-279
  - Ramanna, K., Roychowdhury S.,2008 ,Accounting information as political currency, [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)
  - Securities and Exchange Commission (SEC), 2003a. Study Pursuant to Section 108(d) of the Sarbanes-Oxley Act of 2002 on the Adoption by the United States Financial Reporting System of a Principles-based Accounting System. Government Printing Office, Washington, DC. <http://www.sec.gov/news/studies/principlesbasedstand.htm>.



- Zhang, Y., J. Zhou, and N. Zhou., 2007. Audit committee quality, auditor independence, and internal control weaknesses. *Journal of Accounting and Public Policy* 26 (3).
- Véron, N. (2007). The global accounting experiment. Brussels European and Global Economic Laboratory, April 15, 2007. Retrieved Oct 21, 2008, from www.bruegel.org/Public.
- Zarb, B.J. 2006. The Quest for Transparency in Financial Reporting. *The CPA Journal*. Available at : www.nysscpa.org/cpajournal/2006/906/essentials/p30.htm



## الملاحق

### قائمة الاستقصاء

المقياس والأوزان الترجيحية					
غير موافق على الإطلاق (1)	غير موافق (2)	موافق بدرجة متوسط حسابية (3)	موافق بدرجة كبيرة (4)	موافق تماماً (5)	العبارات
					1. ساهمت المعايير على أساس المبادئ بشكل قاطع على تجنب كافة مشاكل وعيوب المعايير على أساس القواعد $X_1$
					2. تمثل أهم مزايا أساس المبادئ في صياغة المعايير المحاسبية $X_2$ <ul style="list-style-type: none"> <li>• قليل، لو كان موجوداً، من الاستثناءات أو التناقضات <math>X_{2.1}</math></li> <li>• زيادة تطبيق الحكم المهني المتضمن مع قصد المعايير مما يتربّع عليه قوائم مالية أكثر شفافية <math>X_{2.2}</math>.</li> <li>• تدنية محاولات التلاعب بالحسابات من خلال تقليل الاستثناءات والقواعد التفصيلية بشكل ملحوظ <math>X_{2.3}</math>.</li> <li>• التوافق مع، والانشقاق من الإطار المفاهيمي للتقرير المالي <math>X_{2.4}</math>.</li> <li>• أكثر بساطة وأقل تعقيداً مما سيترتب عليه أن سهولة الفهم والتطبيق على مجموعة واسعة من العاملات <math>X_{2.5}</math>.</li> <li>• التقرير عن المضامون الحقيقي للمعاملات المالية دون التقييد بقواعد جامدة أو شكل العاملة <math>X_{2.6}</math>.</li> <li>• الحد من المحاسبة الإبداعية من خلال التركيز على الحكم المهني القائم على الجوهر الاقتصادي دون تفاصيل التطبيق <math>X_{2.7}</math>.</li> </ul>
					3. على الرغم من المزايا السابقة، إلا أن هناك العديد من العيوب لأساس المعايير على أساس المبادئ والتي يمكن أن تؤثر على جودة التقرير المالي ومنها: <ul style="list-style-type: none"> <li>• تخفيض القابلية للمقارنة نتيجة الاعتماد على الأحكام المهنية <math>X_{3.1}</math>.</li> <li>• إمكانية وجود اختلافات كبيرة في الممارسة والتطبيق المحاسبي <math>X_{3.2}</math>.</li> <li>• إمكانية قيام معدى التقرير المالي بتحريف عرض المعلومات المالية بإخفاء المعلومات غير المرغوب فيها <math>X_{3.3}</math>.</li> <li>• استخدام التعبيرات اللفظية التي تخلق مشاكل اتصال كبيرة واختلاف في التطبيق <math>X_{3.4}</math>.</li> <li>• تزيد من فرص إدارة المكاسب من خلال التقديرات المحاسبية <math>X_{3.5}</math>.</li> <li>• خلق تفسيرات مختلفة بين البلدان نتيجة اختلاف اللغة والثقافة والنفوذ السياسي <math>X_{3.6}</math>.</li> </ul>
					4. أياماً يلي يعكس خصائص المعايير المحاسبية على أساس القواعد: <ul style="list-style-type: none"> <li>• الاعتماد على القواعد والإرشادات التفصيلية <math>X_{4.2}</math>.</li> <li>• التوسيع في الأحكام المهنية <math>X_{4.2}</math>.</li> <li>• التنفيذ الإيجاري <math>X_{4.3}</math>.</li> <li>• الاتساق في التطبيق والممارسة <math>X_{4.4}</math>.</li> <li>• تضخم حجم المعيار وتعقيده <math>X_{4.5}</math>.</li> <li>• القابلية للمقارنة واتساق المعلومات المحاسبية <math>X_{4.6}</math>.</li> <li>• مزيد من الاستثناءات حتى يكون المعيار قابلاً للتطبيق في ظل بيئات وأحداث وصفقات مختلفة <math>X_{4.7}</math>.</li> </ul>

المقاييس والأوزان الترجيحية					
غير موافق على الإطلاق (1)	غير موافق (2)	موافق بدرجة متوسط حسابية (3)	موافق بدرجة كبيرة (4)	موافق تماماً (5)	العبارات
					5. أي مما يلي يعكس خصائص المعايير المحاسبية على أساس المبادئ : • الاعتماد على القواعد والإرشادات التفصيلية $X_{5.1}$ . • التوسع في الأحكام المهنية $X_{5.2}$ . • التنفيذ الإجباري $X_{5.3}$ . • الاتساق في التطبيق والممارسة $X_{5.4}$ . • تضخم حجم المعيار وتعقيده $X_{5.5}$ . • القابلية للمقارنة واقتاص المعلومات المحاسبية $X_{5.6}$ . • مزيد من الاستثناءات حتى يكون المعيار قابلاً للتطبيق في ظل بيئات وأحداث وصفقات مختلفة $X_{5.7}$ .
					6. المعايير المحاسبية - في ظل ثبات العوامل الأخرى - تساهمن في زيادة جودة التقرير المالي والمعلومات المحاسبية $Y$
					7. أي مما يلي يعتبر من العوامل الحاكمة لاختيار الأساس الملائم لصياغة المعايير المحاسبية لتحقيق جودة التقرير المالي. • المعايير القائمة على المبادئ تتطلب مزيداً من خبرة وكفاءة مراجعي الحسابات لمواجهة ضغوط العملاء لقبول ممارسات محاسبية غير سليمة $C_1$ . • المعايير القائمة على المبادئ تتطلب أن يكون مراجعو الحسابات ذي توجه قائم على المبادئ، في حين أن الأمر لا يفرق في حالة المعايير على أساس القواعد $C_2$ . • ارتفاع خطر التقاضي، على الرغم من صعوبة إثباته في ظل المعايير على أساس المبادئ، يدعم جودة التقرير المالي في ظل المعايير على أساس المبادئ لتجنب الرأي الثاني $C_3$ . Second Gussed • تزيد فاعلية المعايير على أساس القواعد كلما كان هيكل الملكية في شكل مجموعات خارجية عمال و كان في يد أطراف داخلية محددة $C_4$ . • المعايير على أساس القواعد تتطلب لجان مراجعة قوية ذات استقلالية كاملة وكفاءة ومهارة عما تتطلبه المعايير على أساس المبادئ $C_5$ . • التحول إلى المعايير على أساس المبادئ يتطلب خبرات كبيرة لمعدي التقرير المالي وكذلك تعديلاً في طريقة وأسلوب التعليم المحاسبي الحالي $C_6$ . • تحقق المعايير على أساس المبادئ نتائجها بشكل أفضل في ظل بيئة الاستقرار الاقتصادي ، أما بيئة الأزمات المالية يكون من المفضل وجود قواعد تفصيلية لحكم الممارسة المحاسبية $C_7$ . • كلما انخفضت درجة التحفظ المحاسبي كلما زادت الحاجة لوجود معايير ذات قواعد تفصيلية، وكلما زادت درجة التحفظ كلما زادت الحاجة لمعايير قائمة على المبادئ $C_8$ . • اختلاف الثقافة المحاسبية - بين البيئات أو بين معدي التقرير المالي - في ظل المعايير على أساس المبادئ قد يتربّط عليه اختلاف التفسيرات المحاسبية والأحكام المهنية وبالتالي عدم اتساق التقارير المالية وعدم قابليتها للمقارنة بعكس الحال بالنسبة للمعايير على أساس القواعد $C_9$ . • التدخلات السياسية تزيد من احتلال عدم كفاءة المعايير على أساس القواعد ويكون من المفضل وضع المعايير على أساس المبادئ لتجنب تلك التدخلات $C_{10}$ . • التركيز على الجانب الأخلاقي لمعدي التقرير المالي بدلاً عن تأسيس بيئة رقابية قوية يزيد من خطر شبهة أو تحريف التقرير المالي في ظل نظام المعايير المبنية على المبادئ عنه في ظل المعايير المبنية على القواعد $C_{11}$ . • في حالة تعقد الصفقات المالية، فإن تطبيق معايير محاسبية تستند إلى قواعد تفصيلية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية عنه في حالة تطبيق معايير محاسبية تستند إلى المبادئ $C_{12}$ .